حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأربعاء

9 **صفر** 1438 - 9 **نوفمبر** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4
حقوق الإنسان فى العالم	31

"حقوق الإنسان": ملف التجنيس بحاجة إلى "اهتمام"

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1507745

عبدالله آل هتيلة (الرياض)

اعتبرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان منح الجنسية لأبناء السعوديات المتزوجات من غير سعوديين بـ «الأمر الذي يحتاج إلى اهتمام أكبر»، مشيرة إلى أن تعدد الجنسيات داخل الأسرة الواحدة من «الصعوبات القائمة ليس على المستوى السعودي بل على المستوى الدولي». وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني في حديثه إلى «عكاظ»، أن نظام الحكم في المملكة يؤكد على وحدة الأسرة ودعمها وتوثيق أواصرها، لافتاً إلى أن وجود جنسيات مختلفة في داخل الأسرة الواحدة «يعد من المؤثرات التي تؤدي إلى صعوبات مستقبلية». وقال القحطاني إن أبناء السعوديات اندمجوا مع المجتمع المحلي، و«قد لا يعرفون الكثير عن أوطانهم الأصلية، وقد يكون الزوج منقطعا عن بلاده أيضا»، منبهاً من تضاعف المشكلات في حال وفاة الزوج غير السعودي، «الأمر الذي يتطلب تسهيل حصول أبناء السعودية على الهوية الوطنية». وأضاف:«نظام الجنسية السعودي وضع في الحسبان مثل هذه الظروف فأجاز لهم المطالبة بالحصول على الجنسية عندما يبلغون سن الرشد»، منوهاً بأن النظام راعى ظروف الإناث من أم سعودية لأنهن ينتظرن فترات طويلة ولا يحصلن على هذا الحق. وحول المطالبات للاستفادة من خبرات وشهادات أبناء وبنات السعوديات المتزوجات من أجانب، أوضح أن ثمة قرارات وتوجيهات صدرت من مجلس الوزراء بنقلهم على كفالة الأم، وتمكينهم من العمل والدراسة والإقامة، و«أخرى تصب في مصلحتهم، إلا أن الإشكالية تكمن في منحهم الجنسية».

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مصادر لـ"الرياض": لجنة الأسرة ترفع سن الحدث المستحق للعقوبات النظامية إلى 14 سنة

مطالبات بإضافة أقارب الموظف لإقرار الذمة المالي وحماية أموال المملكة في الخارج

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546426

أعاد مجلس الشورى للجنة الخاصة مشروع نظام حماية المال بعد مناقشته وإثارة الأعضاء المداخلين عددا من الملحوظات على المشروع المقترح من اللجنة ومطالبات البعض بتسميته بالنظام الإجرائي لجرائم الاعتداء على المال العام، واستحداث نصوص لحماية أموال المملكة المستثمرة في الخارج، كما يرى أعضاء ان هناك خللا في ترتيب العقوبات المنصوص عليها في مشروع هذا النظام ويشير محمد المطيري إلى تكرار العقوبات ويقول إن حرمان الموظف من الوظفية العامة واستمراريتها غير مجدية ويجب تحديدها، ويرى المطيري وعدد من الأعضاء عدم دقة بعض التعاريف كالاستيلاء والتستر والاهمال.

وأيد فهد العنزي تضمين مواد لإقرار الذمة المالية لعدد من الوظائف لكنه اقترح إضافة بعض الأقارب للموظف العام كالآباء والأبناء وغيرهم حسب درجة القرابة، مؤكداً على أن المال العام ليس فقط النقود بل يشمل كل شيء ينتفع به الموظف حتى الثروات في باطن الأرض تدخل في المال العام كما يجب ـ حسب قوله ـ أن تدخل الحقوق المعنوية في هذه النظام، وطالب خالد العقيل بأن يشمل النظام حماية الأموال السعودية المستثمرة في الخارج في ظل تهميش محكمة العدل الدولية ومنظمة الأمم وقال "أصبح من الواجب حماية المال العام من السطو بنصوص واضحة وصريحة لحماية المال السعودي المستثمر خارج المملكة ولايمكن قصره على الاعتداء الداخلي بل لابد أن يشمل الساحة الدولة"، ودعا سعود الشمري إلى شمولية النظام لموظفي الشركات الملزمة بمرفق عام مثل الكهرباء والاتصالات والشحن في المطارات، وقال "حسب تعريف الإهمال الوارد في النظام المقترح لحماية المال العام لن ينجو موظف عام أبداً" ورأى الرجوع لما نصت عليه هيئة مكافحة الفساد في أن ترفع قواعد إبراء الذمة المالية للملك".

من ناحية أخرى، أبقت لجنة الأسرة والشباب بالمجلس على تحديد عمر الحدث في نظام رعاية الأحداث مابين السابعة والثامنة عشرة لكنها عدَّلت عمر الحدث المستحق فعله للعقوبات المنصوص عليها ومنعت معاقبته مالم يتم عمره 14 سنة بدلاً من 12 سنة إلا بتدابير تتخذها المحكمة تجاه الحدث غير المتم للرابعة عشرة من عمره، ومن ذلك توبيخه وتحذيره، وتسليمه لمن يعيش معه من الأبوين أو لمن له الولاية، ومنعه من ارتياد أماكن معينه لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، ومنعه من مزاولة عمل معين ووضعه تحت المراقبة الاجتماعية في بيئته الطبيعية لمدة لا تتجاوز سنتين، وإلزامه بواجبات معينة لمدة ثلاث سنوات.

وغيرت اللجنة اسم مشروع "رعاية الأحداث" إلى نظام "الإجراءات المتعلقة بقضايا الأحداث" وأجرت عدداً من التعديلات الصياغية والإجرائية على مشروعها الذي ناقشه المجلس في وقت سابق وانتهت اللجنة من صياغته النهائية التي حصلت عليها "الرياض" وتخضع للمناقشة اليوم الأربعاء ثم يصوت عليها مباشرة.

الشورى يقر تأجيل فواتير المياه بتعرفتها الجديدة ويتمسك بعقوبات التفحيط

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546425

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

أقر مجلس الشورى أمس الثلاثاء توصيات على تقرير وزارة الزراعة والمياه وطالبها بتأجيل إصدار فواتير المياه بالتعرفة الجديدة حتى يتم معالجة الآثار السلبية التي صاحبت تطبيقها كما دعاها إلى إجراء دراسة ميدانية للوقوف على الاستهلاك الحقيقي للمواطن من المياه وتعديل شرائح الاستهلاك بناءً على ذلك.

وفي شأن آخر وبعد مناقشة تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن إعادة دراسة الموضوع الخاص بتوصيات اللجنة المشكلة في وزارة الداخلية لوضع تشريع خاص بمرتكبي جرائم التفحيط المعاد إلى المجلس لدراسة أوجه التباين بينه وبين مجلس الوزراء، قرر الشورى الموافقة على نص التوصيات كما هي في قراره السابق بتعديل نظام المرور بما يجعل التفحيط جريمة يعاقب مرتكبها في المرة الأولى بغرامة مالية تبدأ بعشرة آلاف ريال وتصل 40 ألفاً حسب مرات التكرار، وكذلك يواجه المفحط والمحرض والممول عقوبة السجن من شهرين إلى خمس سنوات، إضافة إلى تغريم حجز المركبة من شهر إلى ثلاثة أشهر، وفي المرة الثالثة تتم مصادرة المركبة إذا كانت مملوكة للمفحط أو تغريمه بدفع قيمة المثل إذا كان لا يملكها، وتشدد العقوبة إذا كان ممارس التفحيط أو التشجيع في حالة سكر أو متناولاً لمادة مخدرة أو مؤثرة على عقله أو كانت المركبة مسروقة أو كان برفقة المفحط حدث أو رافق ذلك إطلاق للنار أو تعد على السلطات أو تعطيل لحركة المرور، واعتبرت التعديلات كل من اتفق أو حرض أو قدم مساعدة مالية أو عينية للمفحط شريكاً له في جريمته، ويعاقب بعقوبة لا تقل عن نصف مايعاقب به الفاعل الأصلي من غرامة وسجن، كما يعد التجمهر تشجيعاً للتفحيط ويعاقب المشجع بغرامة مالية قدرها (1500) ريال او بحجز المركبة 15 يوماً أو تغريمه أجرة مثلها إذا كان لا يملكها.

توصية بنشر ثقافة الحس الأمني في شبكة التواصل الاجتماعي لدى أولياء الأمور والشباب والأطفال

ورشة عمل "الأمن في عيون الشباب" تدعو إلى الاستفادة من مشروع التجنيد الإلزامي

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546432

الخبر - واس

اختتمت في مدينة الخبر امس ورشة عمل (الأمن في عيون الشباب)، التي نظمتها الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمشاركة وكلاء الوزارات المعنية من دول المجلس وخبراء مختصين، إلى جانب أكثر من 200 شاب وشابة من الدول الأعضاء.

وتوصلت ورشة العمل من خلال محاورها الثلاثة إلى عدد من التوصيات، ففي محور مفهوم أهمية الأمن في دول المجلس أوصت الورشة باستحداث أكاديمية خليجية تعنى بتطوير الشباب وتأهيل قيادات اجتماعية شبابية، وإنشاء صندوق خليجي للاستثمار يدعم المشاريع الشبابية، إعداد ميثاق الشباب الخليجي يحوي الأطر العامة لأخلاقيات والسلوكيات، تعزيز المبادرات الخليجية المشتركة والاستفادة من التجارب الناجحة مثل: الشرطة المجتمعية في بعض دول المجلس وبرنامج الشيخ خليفة لتمكين الطلاب (أقدر)، إشراك الفئات الشبابية في اللجان الوطنية ورسم السياسات العامة، تبني مشروع التجنيد الإلزامي (الخدمة الوطنية)، وتفعيل العقوبات البديلة، وتنظيم أسبوع خليجي مشترك لنشر الثقافة الأمنية.

وأوصت اللجنة فيما يخص محور شبكات التواصل الاجتماعي وتقنية المعلومات إلى نشر ثقافة الحس الأمني في شبكة التواصل الاجتماعي لدى: (أولياء الأمور - الشباب - الأطفال - المؤسسات التعليمية)، ووضع خطة إستراتيجية لأمن الشبكات الاجتماعية على مستوى دول مجلس التعاون، وتضمين منهج شبكات التواصل الاجتماعي والمسؤولية الوطنية في مناهج التعليم، استحداث حساب معلومات وطني لتزويد الجمهور بالمعلومات والرد على الشائعات، إيجاد برامج توعوية مشتركة موجهة لكافة فئات المجتمع من خلال مواقع التواصل.

وأكدت أهمية التدخل الإداري من السلطات المختصة لمساءلة أصحاب الحسابات التي انتهكت العادات والتقاليد، توظيف مشاهير التواصل الاجتماعي مع إرشاد وتوجيه أصحاب الحسابات السلبية، القيام بتوعية قانونية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، وإقامة أسبوع خليجي (توعوي - ثقافي - امني - سفراء مؤثرين - جوائز للمتميزين - إعلامي)

ونوهت فيما يخص محور توفير البيئة الآمنة والرعاية للشباب بأهمية نشر ثقافة الحوار وتعزيز دور الجهات المعنية بذلك، عناية مؤسسات التنشئة الاجتماعية بتعزيز الأمن الفكري، العناية بالمحتوى الإعلامي لمختلف البرامج التقليدية وبرامج الإعلام الجديد.

كبار سن وأطفال وأصحاب أمراض مستعصية يتكبدون مشاق السفر بين المناطق بحثاً عن علاج

المدن الطبية التخصصية.. معاناة المرضى طويلة!

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546453

تحقيق - سعيد المبارك

أمام مهمة تطوير الرعاية والخدمات الصحية في مناطق المملكة في ظل ماتوفره الدولة من دعم واهتمام مباشر والإمكانيات التي وفرت في المستشفيات والمدن الطبية الكبرى في المناطق، تبقى الحاجة ماسة للتوسع في "المدن الطبية التخصصية" في المناطق والمحافظات الرئيسية لخدمة المرضى والمراجعين في تلك المدن والقرى لاسيما أصحاب الأمراض المستعصية وكبار السن والاطفال الذين يتعايشون باستمرار مع معاناة أخرى لاتوصف غير معاناة المرض الا وهي معاناة الحجز والسفر والانتظار في المطارات للوصول إلى المدن التخصصية في المناطق والمدن الكبرى لتلقي العلاج ومايصحب ذلك من معاناة السكن والتنقل وتأخر المواعيد أو إلغائها.. ويبقى الأمل والمطلب الملح لكثير من المرضى والمراجعين في التوسع في إنشاء المدن الطبية التخصصية في جميع المناطق للتخفيف على المرضى والمراجعين وللتخفيف ايضا على ضغط الرحلات وزحام الطرق في المدن الرئيسية.

عدم جاهزية

بداية أكد لـ"الرياض" د. سامي العبدالكريم -رئيس اللجنة الطبية في غرفة الرياض- حيث أكد بأن عدم توفر أو جاهزية المدن الطبية الحالية أثرت جدا على الاستثمار في هذه المدن، من حيث تشغيلها ومعالجة المرضى الذين يعانون من الأمراض المزمنة وانعدامها، كذلك يكلف المرضى والدولة معاً في بعض الحالات التي يتم تحويلها إلى العلاج خارج المملكة أو أن يضطر المريض نفسه بالسفر للعلاج، كما أن عدم وجود أو تشغيل هذه المدن يكلف الدولة من حيث العلاج عن طريق تحويل المرضى إلى القطاع الخاص.

وأضاف: أنه من المهم التوسع والدعم لبرامج الوقاية من الأمراض المزمنة والتثقيف الصحي، وأهمية تحسين أداء المراكز الصحية وتطوير مخرجاتها واحتواء زحف الأمراض المزمنة بين المواطنين، اذ تقوم وزارة الصحة بجهد كبير مستقبلي وليس حالياً في تأسيس البنية التحتية للمستشفيات وتوزيعها بين المناطق، ولكن ستواجه مشكلة التشغيل والصرف عليها إن لم تسندها للقطاع الخاص، أما في الوقت الحالي فمن المهم التوزيع العادل والتكافؤ بين المناطق وبين المستشفيات كذلك في الإحالات وأهمية وضع حلول عاجلة في التوزيع بوضع تقسيم مناطق كالوسطى والشرقية والغربية والشمال والجنوب وتوفير الخدمات مبدئياً سيساعد على تخفيف معاناة المرضى وعدم تكبدهم للخسائر من سكن وغيره.

وقال د.العبدالكريم: كثير من مصانع الأدوية الأجنبية ترغب تأسيس مصانع لها في السعودية وعندما ترى كثرة الإجراءات والتعقيدات تتراجع، وتبحث عن بيئة قريبة من السعودية لتأسس أعمالها وتمارسها وبالتالي تكون قريبة من السعودية، وتصدر لها كمنتج وطني خليجي وهذا كله بسبب التعقيدات بالإجراءات.

ثلاثة مراكز لزراعة الكلى

اوضح د. فيصل شاهين انه تتوفر كافة خدمات الترشيح الدموي في كافة المدن والمحافظات والقرى وبإجمالي عدد 213 مركزاً للغسيل الدموي، ويبلغ إجمالي أعداد مرضى الغسيل الكلوي 16.897 مريضاً، منهم 15.560 يعالجون بالتقنية الدموية و1.307 مريضاً يعالج بالتقنية البريتونية، وفيما يتعلق بمراكز زراعة الكلى فهناك عدد 11 مركزاً معتمداً لإجراء عمليات الكُلى ولدية ترخيص ممارسة زراعة الكُلى تماشياً مع دليل إجراءات زراعة الأعضاء بالمملكة والمعتمد بالقرار الوزراي رقم 1/154219 وتاريخ 1434/5/6هـ ويسري على كافة القطاعات الصحية في المملكة الحكومية والخاصة".

وعدد د. شاهين المراكز التي تقدم خدمات زراعة الكُلى وهي عدد 3 مراكز في مدينة الرياض: مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، ومدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالحرس الوطني، ومدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية،

ومركزان في مدينة جدة: مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، ومستشفى الملك فهد بجدة، ومركز واحد بالمنطقة الشرقية: مستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام بالإضافة لمركز في كل من المدينة المنورة: مستشفى الملك فهد بالمدنية المنورة، والطائف: مستشفى القوات المسلحة بالهدا والطائف: وتبوك: مستشفى الملك سلمان للقوات المسلحة، وخميس مشيط: مستشفى القوات المسلحة بالمنطقة الجنوبية.

ونوه شاهين بأن المركز السعودي لزراعة الأعضاء لدية لجان وطنية حسب كل عضو (كلية، كبد، قلب... ألخ)، وهناك معايير محددة لمنح تراخيص لمراكز زراعة الأعضاء والتأكد من توفر الإمكانيات التقنية والبشرية، وأيضاً الحاجة الطبية والاقتصادية من إنشاء هذه المراكز حيث تجتمع اللجان الطبية لمراجعة أداء وكفاءة مراكز الزراعة بناءً على الوفيات والاختلاطات من خلال لجان متخصصة.

معاناة المراجعين مستمرة

من جهته قال شايع فهد -مواطن ولديه ابن معوق حركياً-: ابني يعاني من عدم وجود مستشفى طبي متخصص بحالته في مدينته الصغيرة التي تبعد عن الرياض بـ600 كيلو، وإعاقة ابني شاملة منذ ولادته ومراجعتنا لمدينة الرياض اصبحت عبئا علينا اسبوعيا أو شهريا.

كما قال سلطان علي -مريض فشل كلوي وأحد سكان القرى القريبة من الرياض-أن عدم وجود مدينة طبية متخصصة أو حتى مركز لغسيل الفشل الكلوي يستوعبنا كمرضى خلق لنا معاناة مع زحام مدينة الرياض لمراجعة المدن الطبية، ونأمل أن يكون هناك مبادرة سريعة وحل لهؤلاء المرضى أمثالنا.

مشاريع صحية جديدة

من جهتها أكدت وزارة الصحة أن الأمر السامي تضمن إنشاء أربع مدن طبية جديدة بالإضافة إلى توسعة المدن الطبية القائمة، وهي: مدينة الملك فيصل الطبية لخدمة مناطق المملكة الجنوبية سعة 1350 سريراً، وتشمل مستشفى تخصصياً ومراكز طبية للقلب والعلوم العصبية والأورام والعيون والتأهيل ومركز أبحاث بالإضافة إلى العيادات الخارجية والإدارة والسكن، حيث تم الانتهاء من كافة مراحل التصاميم وترسية الإدارة والإشراف، وتقرر تنفيذ المدينة الطبية على مراحل على أن يتم البدء في تشغيل 500 سرير خلال ثلاث سنوات من الآن، ويتم استكمال باقي السعة السريرية تباعاً، بالإضافة لمدينة الأمير محمد بن عبدالعزيز الطبية لخدمة مناطق المملكة الشمالية سعة 1000 سرير، وتشمل مستشفى تخصصياً ومراكز طبية للقلب والعلوم العصبية والأورام والعيون والتأهيل بالإضافة إلى العيادات الخارجية والإدارة والسكن وتم الانتهاء من كافة مراحل التصاميم وترسية الإدارة والإشراف، وتقرر تنفيذ المدينة الطبية على مراحل على أن يتم البدء في تشغيل 500 سرير خلال ثلاث سنوات من الآن ويتم استكمال باقي السعة السريرية تباعاً، بالإضافة لمدينة الملك عبدالله الطبية بمكة المكرمة بالمنطقة الغربية سعة 1500 سرير، وتشمل مستشفى تخصصياً ومراكز طبية للقلب وزراعة الأعضاء والأورام والعلوم العصبية والعيون والتأهيل ومستشفى للنساء والولادة والأطفال ومختبر مركزي للأبحاث بالإضافة إلى العيادات الخارجية والإدارة والسكن، وتم الانتهاء من كافة مراحل التصاميم وترسية الإدارة والإشراف، ويتم دراسة إمكانية إنشاء وتشغيل المدينة الطبية من خلال مشاركة القطاع الخاص، ومن ثم يتقرر الجدول الزمني للانتهاء من المدينة الطبية، ومدينة الملك خالد الطبية بالمنطقة الشرقية سعة 1500 سرير، وتشمل مستشفى تخصصياً ومراكز طبية للقلب والعلوم العصبية وزراعة الأعضاء والأورام والعيون والتأهيل ومركز أبحاث بالإضافة إلى العيادات الخارجية والإدارة والسكن، وتم الانتهاء من كافة مراحل التصاميم وترسية الإدارة والإشراف، ويتم دراسة إمكانية إنشاء وتشغيل المدينة الطبية من خلال مشاركة القطاع الخاص، ومن ثم يتقرر الجدول الزمني للانتهاء من المدينة الطبية، بالإضافة لمدينة الملك فهد الطبية: وهي المدينة القائمة في الرياض لخدمة المناطق الوسطى في المملكة.

معاناة مرضى الفشل الكلوي..!

د. شاهين: نأمل تفعيل المدن الطبية لاستقبال الحالات المعقدة

كشف د. فيصل شاهين -مدير عام المركز السعودي لزراعة الأعضاء- بأن عدد المرضى الجدد المصابين بالفشل الكلوي النهائي في العام 2016م بلغ (4.551) مريضاً أي بمعدل حدوث للفشل الكلوي النهائي المعالج بما يعادل 147 حالة لكل مليون نسمة سنوياً، وتأتي أكثر الأسباب للإصابة بالفشل الكلوي بسبب الداء السكري وارتفاع ضغط الدم، بينما بلغ عدد مجموع وحدات التقنية الدموية 213 مركزاً بنهاية عام 2015م، مجهزة بما مجموعة 6.560 جهازاً للغسيل الكلوي حيث أن (52%) من هذه الأجهزة تتبع وزارة الصحة، و(22%) تتبع للمستشفيات الحكومية الأخرى و(12%) تتبع للقطاع الخاص، و(14%) تتبع لشركتي ديافيرم ودافيتا، بينما يوجد فقط مركزان لزراعة الكُلى يتبعان لمقام وزارة الصحة بجدة

والمنطقة الشرقية، ويوجد توجه حالي ببدء زراعة الكُلى بمنطقة مكة المكرمة والمدينة المنورة واستصدار ترخيص لممارسة زرع الكُلى والأعضاء الاخرى في عدة مدن طبية.
وأوضح بأنه مازال التطلع لمزيد من التطوير من قدرات وكفاءات بعض المدن الطبية وخاصة لممارسة زرع الأعضاء المختلفة وليس فقط الكُلى لتشمل زراعة الكبد والقلب والرئتين والبنكرياس مثلما هو معمول به في مدينة الملك عبدالله بمكة المكرمة، ونأمل أن يتم تفعيل وتجهيز هذه المدن الطبية في المستقبل القريب لممارسة كافة أشكال الأعضاء لما يمثله ذلك من حاجة طبية لمرضى الفشل العضوي النهائي وتحقيقاً للفائدة الاقتصادية المترتبة على ذلك، وأن أهمية المدن الطبية التخصصية تأتي في استقبال الحالات المعقدة والتخصصات الدقيقة التي تشمل زراعة الأعضاء عموماً وزراعة الكلى بشكل خاص.
وزارة الصحة: توزيع المشروعات الجديدة سيحد من تنقل المرضى
جدول زمني للتنفيذ.. ودراسة لتخفيض التكاليف تماشياً مع الظروف المالية
"الرياض" طرحت القضية على وزارة الصحة، التي أشارت بأن الأمر السامي الكريم الصادر عام 1432هـ تضمن إنشاء وتوسعة مشروعات المدن الطبية والمستشفيات التخصصية والمرجعية، ومراكز طبية لتوفير الرعايا الصحية المرجعية المتكاملة والشاملة والمتقدمة في جميع مناطق المملكة، ومن ضمن الأمر السامي إنشاء أربع مدن طبية جديدة بالإضافة إلى توسعة المدن الطبية القائمة.
وأكدت الوزارة على تصميم وتنفيذ هذه المشاريع وفق أفضل المعايير العالمية بحيث تقدم جميع التخصصات الصحية المرجعية المتكاملة والمتقدمة المطلوبة للمرضى، موضحة أنه تم الاستعانة بشركات ومكاتب محلية وعالمية متخصصة في مجال التخطيط والتصميم الطبي وإدارة المشروعات والإشراف والتنفيذ.
وبينت الوزارة أنها تنفذ تلك المشروعات وفق الجدول الزمني، وحسب الخطة التي وضعت قبل التنفيذ، وأنه تماشياً مع المرحلة الحالية يتم دراسة تخفيض التكاليف في ظل الظروف المالية الحالية، وكذلك دراسة إمكانية إنشاء وتشغيل المدينة الطبية من خلال مشاركة القطاع الخاص، وفيما يتعلق بمواكبة المدن الطبية، وتوفيرها جميع التخصصات المطلوبة، أكدت وزارة الصحة على حرصها لتقدم جميع المدن الطبية الرعاية الطبية والخدمة العلاجية في جميع التخصصات الصحية المرجعية المتكاملة والمتقدمة المطلوبة للمرضى، مؤكدة ان مشاريع المدن الطبية ستعمل على توفير الرعايا الصحية المرجعية المتكاملة والشاملة والمتقدمة المطلوبة بكافة مناطق المملكة، بحيث يساهم هذا التوزيع الجغرافي في الحد من التنقل والسكن من أجل العلاج.
د. الحازمي: «الشورى» ناقش القضية عدة مرات وسنبحث معوقات التطبيق!
أكد د. محسن الحازمي - عضو اللجنة الصحية بمجلس الشورى- أن مايرفع للمجلس هي تقارير سنوية لوزارة الصحة لكنها لا تشمل توجه الوزارة الجديد في الوقت الحالي، وفق ما تتضمنه رؤية المملكة 2030 للتحول الوطني ومراجعة لكل الأوضاع الصحية.
وقال: تفادياً لزحام المرضى في المستشفيات التخصصية أو العامة من المفترض أن يبدأ تقديم الرعاية الصحية للمرضى من خلال المراكز الأولية ثم المستشفيات العامة ثم المستشفيات التخصصية حسب حاجة المريض أو تحويله، كما هو معمول به في جميع مستشفيات العالم.
وأضاف: بأن إستراتيجية الرعاية الصحية في المملكة التي أجازها مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 1430/9/17هـ والتي كلفت وزارة المالية بتأمين المبالغ لها وكلف المجلس السعودي الصحي بوضع جدول زمني، تضمنت إيجاد مستشفيات الرعاية في كل منطقة من مناطق المملكة التي تحتاج إلى منظومة متكاملة من الرعاية الصحية، بدءاً بمراكز صحة عامة ثم مستشفيات عامة ثم مستشفيات تخصصية حتى تنتفي الحاجة إلى تحويل المرضى، وأنه اعتمد 16 مجال لإنشاء 5 مستشفيات مرجعية في مناطق معينة في المملكة وفق جدول زمني وكيف يتم تنفيذها، مبيناً أن تطبيق الإستراتيجية سيحد من عامل التحويل للمرضى بين المستشفيات في كل منطقة كما هو قائم حالياً.
وأردف د.الحازمي أن التقارير التي ترد لمجلس الشورى من وزارة الصحة تفتح ملفاتها وتناقش معهم الاحتياجات والمتطلبات، إلا أن تنفيذ ما يأتي فيها يعود للإمكانيات، منوهاً بأن قرار مجلس الوزراء بشأن تنفيذ ما جاء في استراتيجية الرعاية الصحية يعود لوزارة الصحة وأجهزتها وما نحن في مجلس الشورى إلا جهة مشرعة ووزارة الصحة جهة منفذة، مشيرا إلى أن "ملف استراتيجية الرعاية الصحية" طرح ونوقش في مجلس الشورى عدة مرات وصدرت له عدة قرارات بتطبيق إستراتيجية الرعاية الأولية والجدول الزمني، مؤكداً بأن ملف إستراتيجية الرعاية الأولية سيطرح مرة أخرى في مجلس الشورى وسيناقش مع مسؤولي الوزارة كل ما يتعلق بالعوائق التي تحد من تنفيذ هذه الإستراتيجية، مؤكداً في هذا الصدد أن بتطبيق استراتيجية الرعاية الصحية ستعود بالإيجاب على وضع المرضى، وستحد من التحويل للمستشفيات وستسهم في علاج المريض داخل مدينته.

بدء أعمال الملتقى العربي لعلوم الادلة الجنائية بجامعة نايف

توحيد النظم والمعايير واستخدام التقنيات العلمية لردع الجريمة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546448

الرياض - محمد الهمزاني

انطلقت أمس أعمال الملتقى العربي لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي تحت شعار: «نحو توحيد نظم ومعايير العلوم الجنائية والطب الشرعي في الوطن العربي» الذي تنظمه جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في الرياض.

ويشارك في أعمال الملتقى (166) متخصصاً ومتخصصة من وزارات الصحة والمختبرات الجنائية وهيئات الطب الشرعي ومراكز الأبحاث وأساتذة الجامعات والأجهزة المعنية بموضوع الملتقى وأعضاء الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي من (15) دولة.

وأوضح د. عبدالسلام بكداش أمين الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، أن الملتقى يأتي في إطار سعي الجامعة للارتقاء بعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، وهو يجسد طموحات العاملين في هذا المجال.

من جهته بين رئيس جامعة نايف د. جمعان رشيد بن رقوش، أن الجامعة وبتوجيه دائم من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى للجامعة، أولت موضوع الأدلة الجنائية ومختبراتها العناية والاهتمام المستحقين واضعة في اعتبارها أن استخدام التقنيات العلمية في البحث عن الأدلة الجنائية يؤدي إلى الوصول لمرتكب الجريمة في أسرع وقت، موضحا أن علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي هي عين العدالة، فإذا أردنا أن يكون القرار العدلي صائباً فلا بد من تقديم الأدلة الصحيحة التي تظهر الحق، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق أجهزة الأدلة الجنائية والطب الشرعي، كما أن التدريب والتعليم يمكنان من توفير المعرفة للمحققين بما يضمن إحقاق الحق وبسط العدل والأمن.

يشار إلى أن الملتقى يهدف لتحقيق جملة من الأهداف من أهمها: تحليل واقع نظم ومعايير العمل في العلوم الجنائية في الدول العربية والوقوف على التجارب والممارسات الناجحة في مجال توحيد نظم ومعايير العمل في العلوم الجنائية والطب الشرعي إقليمياً ودولياً، والإسهام في تطوير نظم ومعايير العمل في العلوم الجنائية في الدول العربية ، وتعزيز دور الجمعية العربية لعلوم الأدلة والطب الشرعي في العمل على توحيد نظم ومعايير العمل في العلوم الجنائية والطب الشرعي بالتعاون مع الأجهزة المعنية والمؤسسات المتخصصة، وتشجيع البحث العلمي بهدف تطوير النظم والمعايير في هذا المجال.

«تخصصي حائل» يدخل الخدمة قريباً بسعة 700 سرير

وزير الصحة لأهالي حائل: أعدكم خيراً

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546495

حائل - خالد العميم

بحث صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبدالمحسن بن عبدالعزيز أمير منطقة حائل امس مع وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة آليات تطوير الخدمات الصحية في المنطقة وقال سموه تحقق لمنطقة حائل تطور ملموس في معظم المجالات إلا أن القطاع الصحي لم يصل إلى ما نطمح إليه حتى الآن والوضع الصحي في حائل بحاجة إلى الدعم والتطوير خصوصاً مع اكتمال مشاريع صحية كانت حلم واصبحت حقيقة الآن وهي على ارض الواقع ولكنها بحاجة لبرامج تشغيل طبي على أعلى مستوى وقال أمير حائل إن القيادة حريصة على دعم كافة الخدمات في كل المناطق ومنها الخدمات الصحية في منطقة حائل.

من جانبه بدأ وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة حديثه مستشعراً حجم احتياج منطقة حائل لتطوير الخدمات الصحية، وقال زرت مبنى مستشفى حائل العام الحالي وهو فعلاً لا يخدم تطلعاتنا بوجود خدمات صحية راقية للمواطنين وزرت المرافق الطبية القائمة والمشاريع قيد التنفيذ والتجهيز واجتمعت بالعاملين واستمعت للمراجعين، وقال: "أعد سمو أمير حائل وأهالي المنطقة بكل خير وهم يستحقون ذلك".

واعتمد أمير منطقة حائل ومعالي وزير الصحة خطة عمل يشترك فيها فريق من وزارة الصحة وفريق من مجلس المنطقة ويتم خلالها اعداد برامج متابعة وتقييم لكل مرحلة..

وأكد الدكتور توفيق الربيعة أن حائل تحتاج اهتماماً كبيراً وتحتاج تطوير الخدمات الصحية مشيراً، إلى أن هناك مجموعة مشاريع صحية بحائل في المراحل الأخيرة للانتهاء من تجهيزها لبدء الخدمة الصحية فيها بشكل متطور ومنها مشروع تخصصي حائل الذي أصبح الآن مراحله الأخيرة من التنفيذ وهذا عامل قوي لإحداث التغيير إلى الأفضل. وقال الربيعة سنبدأ بإذن الله قريباً في التجهيز الكامل والنهائي بحيث خلال الفترة القريبة يفتتح تخصصي حائل 500 سرير ويقدم خدمات مثلى وكذلك مستشفى الولادة والأطفال 200 سرير، معلناً عن البدء بالتعاقد على تجهيزه، بجانب مستشفى الصحة النفسية الذي سيتم تشغيله في غضون ثلاثة أشهر.

تتناسب مع جميع الفئات.. وتسليمها خلال 3 أعوام

"الإسكان" توقِّع عقود إنشاء 22 ألف وحدة سكنية مع المطورين في 3 مناطق

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161109/ec14.htm

«الجزيرة» - محمد الشهري:
وقَّعت وزارة الإسكان أمس، بحضور وزير الإسكان ماجد الحقيل وأمين محافظة جدة رئيس شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني الدكتور هاني أبو راس، اتفاقيات تعاون مع مجموعة من المطورين العقاريين المحليين؛ لإنشاء أكثر من 22 ألف وحدة سكنية لمستحقي الدعم السكني على أراضي القطاع الخاص، تشمل مناطق مكة المكرمة والمدينة والمنورة وجازان.
وتأتي الاتفاقيات في إطار برنامج الشراكة مع القطاع الخاص التي أقرها مجلس الوزراء الأسبوع الماضي، وتعاون الوزارة مع المطورين لتأمين آلاف الوحدات السكنية بمساحات مختلفة، تتناسب مع جميع الفئات، وتتراوح أسعارها من 250 ألفًا إلى 650 ألف ريال في جميع المناطق، بخيارات متنوعة، وجودة عالية، وسعر مناسب، وتسليمها خلال 36 شهرًا من تاريخ البيع على الخارطة عبر برنامج «وافي».
وتضمنت الاتفاقيات 5 شركات للتطوير العقاري، لإنشاء 22587 وحدة سكنية، تشمل منطقة مكة المكرمة بواقع 20 ألف وحدة سكنية في محافظة جدة، و1440 وحدة في محافظة رابغ بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية، ومنطقة المدينة المنورة بعدد 900 وحدة سكنية، ومنطقة جازان بعدد 247 وحدة سكنية. فيما تعد هذه المشاريع امتدادًا لما تم توقيعه هذا العام بالشراكة مع القطاع الخاص بإجمالي يتجاوز 285 ألفًا حتى الآن.
وأكدت وزارة الإسكان حرصها على التعاون المثمر مع المطورين المؤهلين للإسهام في ضخ المزيد من الوحدات السكنية، ودعم العرض في سوق الإسكان؛ ما يضمن تنافس الشركات في كسب رضا المواطنين وتلبية رغباتهم بما يلائم السوق المحلية، وبما يضمن أيضًا تقديم خدمات ما بعد الإسكان من الصيانة المستمرة للوحدات السكنية. مبينة أن ذلك يسهم في تنمية القطاع الإسكاني وتطويره لتمكين المواطنين من امتلاك السكن المناسب الذي يراعي الجودة والسعر المناسب.
وأفادت بأن المطورين العقاريين الذين جرى التوقيع معهم يسهمون مع الوزارة في خدمة المواطنين عبر توفير بيئة سكنية ملائمة على مستوى السعر والمواصفات، لافتة إلى أنها أسست مركز خدمات المطورين العقاريين «إتمام» في إطار تذليل الصعوبات التي قد تواجههم، وتيسير إجراءاتهم لتنفيذ مزيد من الوحدات السكنية ذات الخيارات المتنوعة في أسرع وقت، وعلى مستوى جميع مناطق المملكة.
وأكد الوزير الحقيل أن الوزارة تعمل على تسهيل إجراءات توفير منتجات سكنية، تتناسب مع جميع الفئات. مفيدًا بأن هذه الشراكات تتيح نماذج تصميمية وفنية حديثة؛ الأمر الذي من شأنه الإسهام في إثراء تجربة الإسكان، وتوفير مزيد من الوحدات في مواقع عدة. مشيرًا إلى أن المشاريع التي توقعها الوزارة مع المطورين تأتي ضمن النطاق العمراني، ومن المتوقع تسليمها خلال 3 أعوام.
وأوضح الوزير خلال مؤتمر صحفي أمس بالوزارة أن معايير اختيار المطورين تتمثل في القدرة المالية للشركات، وتوافر العناصر الإدارية والفنية القادرة على إدارة المشاريع وحجمها، والقدرة على إيجاد منتجات سكنية تتناسب مع الفئات المتقدمة على بوابة الدعم السكني «إسكان». وتحرص الوزارة على تنويع الشراكات بما يضمن تنفيذ مشاريع ذات جودة عالية وخيارات متنوعة، وخلال مدة زمنية لا تتجاوز 7 أعوام على أراضي الوزارة، أو أراضي القطاع الخاص،

وذلك عن طريق الشركات المحلية لتوفير نحو 650 ألف وحدة سكنية، التي سيتبعها المزيد من الاتفاقيات، وكذلك الدولية مثل الاتفاقيات الموقعة مع كوريا الجنوبية والصين وغيرهما.
وأشار الحقيل إلى أن الوزارة تهتم بالاطلاع على التجارب الإسكانية العالمية، وتعمل على دراستها، والنظر في إمكانية الاستفادة منها بما يتناسب مع طبيعة السوق المحلية؛ وذلك لإيجاد منتجات سكنية بأسعار متنوعة، وإيجاد برامج تمويلية، تكون مدعومة من الدولة.
وكشف الوزير عن أن عدد المتقدمين إلى الوزارة والصندوق العقاري يبلغ إجماليهم مليونًا ونصف المليون متقدم، بينهم مليون و200 ألف يستهدفون الحصول على المنزل الأول. مبينًا أن الوزارة تعمل حاليًا على مركز البيانات الإسكانية لرصد كل معلومات من شأنها حصر أعداد الوحدات السكنية بجميع أشكالها، وكذلك التعرف على الاحتياج السكني على مستوى المملكة، وذلك بالتعاون مع هيئة عامة الإحصاء. لافتًا إلى وجود مؤشرات مبدئية حاليًا، ويتوقع الإفصاح عن جميع البيانات والمؤشرات الدقيقة خلال 2017.
وحول إجراءات الوزارة في حال تعثر المشاريع الموقعة مع القطاع الخاص أفاد بأن برنامج البيع على الخارطة «وافي» يستهدف حماية جميع الأطراف، موضحًا أن المطور في حال تعثره لسبب خارج عن إرادته، مثل شكاوى أو تداخل أراضٍ، فإن البرنامج بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة العدل يعمل على تقليلها ومعالجتها. كذلك يحق لبرنامج «وافي» التعامل مع المطور بثلاث آليات في حال التعثر، فإذا كان المطور لا يستطيع الاستمرار فإن «وافي» يعيد المبالغ للمشترين، وإذا كان المطور يحتاج إلى دعم فني من كوادر وتسهيلات فالنظام يدعمه من خلال قدراته الإدارية. كذلك للنظام صلاحية سحب المشروع من المطور، وتحويله لمطور آخر للاستمرار. مشيرًا إلى أن ذلك يأتي ضمن التنظيمات التي أقرها مجلس الوزراء قبل شهر.
ولفت الحقيل إلى أن الوحدات السكنية الشاغرة في المملكة، وبحسب الأرقام التي توصلت إليها الوزارة بالتعاون مع شركة الكهرباء، تصل إلى 660 ألف وحدة، وتتوزع في مناطق مختلفة. مضيفًا بأن المخزون الإسكاني يصل إلى 6 ملايين و400 ألف وحدة سكنية، بينها نحو 10 % شاغرة. وبحسب المعايير العالمية فيما يتعلق بالوحدات الشاغرة يتراوح بين 6 و8 %؛ ما يعني أن المملكة ليست بعيدة عن المعدل العالمي؛ وبالتالي فإنه من غير المناسب للسوق العمل على فرض رسوم على الوحدات الشاغرة. علمًا بأن الوزارة تعمل على التحقق من نوعية هذه الوحدات؛ فقد تكون غير جاهزة للسكن أو قديمة.
وفيما يتعلق ببرنامج رسوم الأراضي البيضاء، الذي سيبدأ مرحلة الفوترة في 13 ربيع الأول المقبل، أكد الوزير أن الموقع الإلكتروني يجد تزايدًا في نسبة التسجيل، مشيرًا إلى أن عددًا من أصحاب الأراضي تقدموا إلى الوزارة بأراضيهم رغبة في تطويرها، وذلك بما يتماشى مع هدف النظام المتمثل في ضخ الأراضي داخل الكتل العمرانية، وإنشاء مشاريع سكنية عليها.

الجزيرة

"المساهمات العقارية" تصرف حقوق مساهمي "الشفاء مول"

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161109/ec20.htm

«الجزيرة» - الاقتصاد:
أعلنت لجنة المساهمات العقارية بوزارة التجارة والاستثمار، عن صرف كامل رأسمال المساهمين المتبقين في مساهمة الشفاء مول (أراضي العزيزية)، إضافة إلى أرباح بلغت 60 % للمساهمين الذين اكتملت بياناتهم بعد اكتمال الإجراءات النظامية.
وأوضحت اللجنة في بيان أمس، أن مساهمة الشفاء مول هي عبارة عن 18 قطعة وشواطير سكنية متبقية بمساحة 7177.71م في حي العزيزية تم بيعها في مطلع الربع الثاني من العام الجاري، بمبلغ إجمالي يتجاوز 7.400 مليون ريال، لينتهي بذلك تعثر المساهمة الذي دام 17 عاماً تقريباً.

"العمل والتنمية الاجتماعية" تتيح 7 خدمات لعملائها عبر تطبيق الجوال

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161109/ln54.htm

«الجزيرة» - سفر السالم:
أطلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تطبيقها على متاجر الهواتف الذكية «آبل» و»أندرويد»، والذي يتيح لعملائها إنجاز عدد من الخدمات دون الحاجة إلى التوجه إلى فروعها ومكاتبها المنتشرة في أرجاء المملكة.
وقال المتحدث الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل: «إن الوزارة ومن منطلق حرصها على تقديم مستوى أعلى من الخدمة للعملاء، وإنجاز الخدمات بدقة وسرعة عالية، والاستفادة ومواكبة التطورات التقنية وتماشيا مع رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020، شرعت في إتاحة عدد من الخدمات للعملاء عبر الأجهزة الذكية، والتي ستقدم 7 خدمات إلكترونية استعلامية تفاعلية من خلال متاجر التطبيقات الأساسية لتطبيقات الأندرويد (Google Play) ولآبل (App Store)».
وأشار أبا الخيل، إلى أن الخدمات التي تم إطلاقها عبر التطبيق تشمل الاستعلام عن العامل الوافد ونطاق منشأته، وكذلك رقم سداد رخصة العمل وحالة السداد، والاستعلام عن نطاق المنشأة وعدد العمالة المسجلة عليها ونسبة توطين كيان المنشأة، إضافة إلى الاستعلام عن حالة طلب استقدام، وحالة طلب تغيير مهنة، وحالة طلب نقل خدمة، إلى جانب خدمة إصدار شهادة السعودة، مشددًا على أن هذه الخدمات تمثل المرحلة الأولى لتطبيقات الوزارة الهادفة إلى التسهيل على العملاء وخدمتهم بأكثر السبل راحة، مؤكدًا أن الوزارة ستعمل على إتاحة العديد من الخدمات في المستقبل.
وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أنه يمكن لعملاء الوزارة تحميل التطبيق من المتاجر الإلكترونية عبر الروابط https://play.google.com/store/apps/details?id=es.mobileapps.mol.gov.sa ، لمتجر «الأندرويد»، و https://itunes.apple.com/sa/app/a-maly/id1140226957?mt=8 ، لمتجر «آبل».

مشروع وطني لمواجهة ظاهرة التنمر في المدارس

العيسى: المدارس المكان الأمثل لاكتشاف الظاهرة وعلاجها

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161109/ln59.htm

«الجزيرة» - ناصر السهلي وأحمد القرني:
دشن معالي وزير التعليم الدكتور أحمد بن محمد العيسى أمس (الثلاثاء) المشروع الوطني للوقاية من العنف بين الأقران (التنمر)، الذي ينظمه إلى جانب وزارة التعليم برنامج الأمان الأسري الوطني في وزارة الحرس الوطني واللجنة الوطنية للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لدول الخليج (اليونسيف)، بحضور عدد كبير من المسؤولين والمختصين.
وقال معالي الوزير: «للمملكة دور رائد وقائد في إطلاق مبادرات التنمية والرعاية والحماية للطفل، وفي إعداد البرامج التربوية في كافة المجالات ومنها مجال التدخل المبكر والوقاية لمختلف الظواهر السلوكية الضارة على النشء، واجتماعنا اليوم يأتي تتويجاً لجهود مباركة من العمل المشترك من القائمين على قضايا النشء وفي إطار تعاون مثمر وبناء بين وزارة الحرس الوطني ممثلاً ببرنامج الأمان الأسري الوطني ووزارة التعليم واللجنة الوطنية للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) لدول الخليج العربية، بهدف حماية أبنائنا وبناتنا الطلاب والطالبات من ظاهر مستترة تؤثر على تحصيلهم التعليمي والمعرفي وذات انعكاسات خطيرة على صحتهم النفسية والجسدية».
وأضاف: «في وقت أولت فيه العديد من الدراسات العلمية الدولية والمحلية قرع جرس الخطر للتذكير بضرورة التصدي لإحدى الظواهر السلوكية ألا وهي العنف بين الأقران (التنمر)، حيث تكون البيئة التعليمية متمثلة بالمدرسة كإحدى أهم الأدوات للكشف والتدخل لمعالجة هذه الظاهرة السلوكية والوقاية والحد منها والعمل على معالجة آثارها السلبية على أبنائنا وبناتنا ممن تعرضوا لها خلال تواجدهم بمدارس التعليم العام».
من جانبه، قال معالي المدير العام التنفيذي للشئون الصحية بالحرس الوطني الدكتور بندر القناوي إن ظاهرة التنمر أو العنف بين الأقران قد تؤدي في بعض الحالات إلى نتائج خطيرة سواء على المستوى التعليمي للطالب أو على المستوى النفسي، ويظل هذا الأثر في بعض الحالات ملازما له طيلة الحياة، وقد يكون هذا عاملا كبيرا في التأثير السلبي في شخصية النشء وفي مسيرته التعليمية والعملية والأسرية والاجتماعية.
وشدد القناوي على أهمية الدور المجتمعي الفاعل لبرنامج الأمان الأسري الوطني الذي يستهدف صحة الفرد والأسرة والمجتمع وتعزيز الأمان الأسري كونه أحد دعائم المجتمع الأولية، وحرصا من الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني على تقديم الخدمات المجتمعية التي تأتي موازية لأهمية تقديم الخدمات الصحية، فقد كثف المختصون الدراسات في مجال مكافحة العنف ضد الطفل والنشء لما لها من أهمية بالغة في السنوات المبكرة من حياة الأطفال. وفي ذات السياق ذكرت الأمين العام للجنة الوطنية للطفولة د. وفاء بنت حمد الصالح، بأن هذا المشروع يأتي ليؤكد الدور الرائد للمملكة في الاهتمام بقضايا النشء ومواجهة مختلف قضاياهم، ولفتت الصالح إلى أن هذا المشروع يهدف لإعداد برنامج تدريبي متكامل للتعامل مع مشكلة التنمر لتطبق مكوناته وبرامجه دورياً في مدارس التعليم العام، مشيرة إلى أهمية المشروع وأثره على المجتمع.

قضايا أمن الدولة تسقط 25 متهما خلال 6 أيام

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=283517&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي 2016-11-09 12:47 AM
أطاحت أجهزة الأمن في عمليات استباقية بـ25 متهما في قضايا ذات صلة بالإرهاب وأمن الدولة، وذلك خلال الأيام الستة الأولى من صفر الجاري.
وتوزعت جنسيات الموقوفين على 5 جنسيات، بواقع 17 سعوديا، و4 سوريين، ومتهمين باكستانيين، ومتهم واحد لكل من اليمن والصومال.

حملة تستهدف 100 ألف متبرع بالخلايا الجذعية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=283626&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى 2016-11-08 11:58 PM
كشف السجل السعودي للمتبرعين بالخلايا الجذعية الحاجة الماسة لتبرع ما يقارب الـ100 ألف متبرع، لتغطية علاج المرضى المصابين بالأمراض التي تتمثل في الإصابة بسرطان الدم، وسرطان الغدد الليمفاوية، وأمراض الدم الوراثية، وفشل النخاع العظمي، واختلال الجهاز المناعي".
وقال مصدر لـ"الوطن" إن "المتبرع يسهم بـ250 ملي من الدم، ومن أهم الشروط التي يجب أن تراعى في عملية نقل الخلايا منه، أن تتطابق الصفات الجينية بين المتلقي والمتبرع بنسبة 100%".
وأضاف أن "60% من المرضى بالأمراض التي يلزم علاجها زرع خلايا جذعية يتوفر لديهم أقارب متبرعون بنفس الصفات الجينية المتطابقة معهم، وينتظر 40% من المرضى متبرعين آخرين لزراعة الخلايا من غير الأقارب، ومن هنا أتت الحاجة لإنشاء سجل سعودي للمتبرعين".
وأوضح المصدر أن "السجل بدأ أولى حملاته لجمع الخلايا بمدينة جازان، ونتوقع جمع 5 آلاف متبرع، وتنظم الحملة الثانية بجدة من 13 - 15 نوفمبر 2016، ومن المتوقع أن يبلغ عدد المتبرعين الإجمالي بانتهاء الحملة 40 ألف متبرع"، مشيرا إلى أن عدد المواطنين والمقيمين الذين تبرعوا بالخلايا حتى الآن 37 ألف متبرع ومتبرعة، 55% من الإناث، مقابل 45% من الرجال، أكثرهم من الشباب والشابات.

شبهة غسل مليار ريال تجمد حساب موظف حكومي

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=283566&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 2016-11-09 12:51 AM

قاد ورود حوالة خارجية من أحد البنوك الأجنبية بنحو مليار و200 ألف ريال على حساب موظف حكومي إلى الاشتباه في تورطه بعملية غسل أموال، مما دفع مؤسسة النقد إلى تجميد حسابه، والتحقيق معه في مصدر الحوالة من قبل الجهات المختصة، التي أثبتت أنه ليس له علاقة بها، فيما لا يزال حسابه البنكي مجمدا حتى إنهاء إجراءات تتبع الحوالة المشبوهة ومعرفة مصدرها.

تسبب ورود حوالة خارجية من أحد البنوك الأجنبية بنحو مليار و200 ألف ريال على حساب موظف حكومي في الاشتباه بتورطه بعملية غسل أموال، مما دفع مؤسسة النقد لتجميد حسابه، والتحقيق معه من قبل الجهات المختصة في مصدر الحوالة وأثبتت التحقيقات أنه ليس له علاقة بها.

تجميد الحساب

كشف تفاصيل الحادثة مصدر مطلع لـ"الوطن" ، أشار إلى أن مواطنا ثلاثينيا تفاجأ بإيقاف حسابه البنكي وتجميده من قبل مؤسسة النقد نتيجة رصد حوالة بنكية بمبلغ ضخم يقدر بمليار و200 ألف ريال على حسابه، موضحا أن المواطن تفاجأ بذلك المبلغ وبعد مرور ساعات تم إرسال رسالة أخرى تفيد بأن البنك قام بتجميد حسابة البنكي. وأضاف المصدر "على الفور اتجه المواطن للبنك للاستفسار عن أسباب إيقاف حسابه، وأخبرته إدارة البنك بأن التجميد تم من قبل مؤسسة النقد، وبعد مراجعته المؤسسة أخبروه بأن عليه مراجعة إدارة التحريات المالية بوزارة الداخلية لمعرفة أسباب التجميد". وأشار المصدر إلى أن الداخلية أحالت المواطن للمباحث الإدارية وبعد التحقيقات اتضح أنه ليس له علاقة بالحوالة التي وردت على حسابه وتم إطلاق سراحه فيما لا يزال حسابه البنكي مجمدا حتى يتم الوصول للنتائج من خلال التحقيقات وتتبع تلك الحوالة ومعرفة مصدرها.

غسل أموال

أوضح المحامي والمستشار القانوني عاصم الملا أن حالات ورود حوالة من خارج السعودية على بعض الحسابات البنكية دون معرفة مصدر تلك الأموال ولا من قام بإحالتها يعتبر ضمن "عمليات غسل الأموال"، مضيفا أن 5% من مستفيدي البنوك تدخل في حساباتهم حوالات واردة من خارج السعودية لا يعرف مصدرها وتكون بمبالغ ضخمة ومصادرها مشبوهة، لأنه لا يعرف شيء عن طبيعة هذه الأموال فقد تكون تجارة في أسلحة ومخدرات خارج السعودية، موضحا أن عصابات منظمة تقوم بحيل مختلفة لإدخال المبالغ للسعودية ومن ثم تراقب صاحب الحساب، وفي حالة تمكنه من سحب تلك المبالغ دون أن يتعرض للمساءلة أو استطاع أن يثبت أن ما تم تحويله على حسابه يعود له من تجارة ما، ففي هذه الحالة تقوم تلك العصابات بإرسال مندوبين لها للأشخاص الذين يحول على حسابتهم البنكية المبالغ الضخمة للتفاوض معهم لتسليم تلك الأموال وأخذ نسبة يتفق عليها معهم.

إثراء بلا سبب

قال الملا إن "هذه الحالات تسمى إثراء بلا سبب، وتعتبر غسل أموال يعاقب عليها القانون، ونوعا من أنواع الربا لأن مصدر الأموال مجهول، موضحا أن هناك معضلة كبيرة أمام الجهات المختصة في القبض على المتورطين في عمليات غسل الأموال خارج السعودية، حيث لدينا اتفاقية في مكافحة جرائم المخدرات مع الدول في العالم، لكن في المقابل لا يوجد لدينا آلية لمكافحة غسل الأموال خارج السعودية مع الدول الأخرى"، كاشفا أن المتورطين بعمليات غسل أموال خارج السعودية يقومون بتحويلها على حسابات عشوائية، لأنهم على يقين أنه لا يوجد لدينا نظام يعطي الجهات الأمنية حق ملاحقة المتورط في تحويل تلك المبالغ الضخمة للقبض عليه، مضيفا أن تلك الأموال التي يتم تجميد الحسابات البنكية بسببها وتكون محولة من الخارج يستفاد منها في وضعها في حساب لمحاربة الجريمة، كالمخدرات ومكافحة الإرهاب وتطوير أساليب المكافحة.

الاقتصادية

بدء إجراءات التمويل نهاية العام الجاري

"المالية" تخصص 5 مليارات لقروض الرهن الميسر

المصدر: جريدة الأقتصادية الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/09/article_1100568.html

عبد الله البصيلي من الرياض

علمت "الاقتصادية"، أن وزارة المالية ستخصص لبرنامج التمويل العقاري الذي أعلن عنه أخيراً باسم "الرهن الميسر"، ميزانية بقيمة خمسة مليارات ريال تودع على أربع دفعات خلال مدة تنفيذه على شكل وديعة، في حساب مخصص للبرنامج لدى مؤسسة النقد باسم (صندوق التنمية العقارية).

ويأتي ذلك عقب أن أقر مجلس الوزراء نهاية الشهر الماضي بأن تقوم وزارة الإسكان بالتنسيق مع وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي بتنفيذ برنامج تمويل عقاري باسم "الرهن الميسر" للمستفيدين من برامج وزارة الإسكان، بما لا يخالف أحكام نظام التمويل العقاري خاصة ما قضت به المادة (3) من النظام بأن تكون مزاولة الممول أعمال التمويل العقاري بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وأوضحت لـ"الاقتصادية" مصادر مصرفية، أنه تم خلال الفترة الماضية إتمام إجراءات فتح الحساب الخاص بالرهن الميسر في مؤسسة النقد، وبدء تنفيذ خطة البرنامج.

من جهته، قال عبد الرحمن الذكير؛ المشرف العام على برامج التمويل العقاري في وزارة الإسكان، إن الوزارة لا تزال تدرس حاليا العروض المقدمة من البنوك للمشاركة في برنامج الرهن الميسر، وأنها تعتزم الانتهاء من دراستها وعقد الاتفاقيات وبدء إجراءات التمويل نهاية العام الجاري.

وأضاف، أن "وزارة الإسكان تسعى إلى تسهيل حصول المواطن على التمويل وتملك السكن، وتوفير خيارات تمويلية أكبر، وهو ما سيؤثر إيجابا في تحفيز المعروض السكني بالشكل الذي يناسب جميع شرائح المجتمع"، لافتاً إلى أن برنامج الرهن الميسر هو أحد البرامج المهمة للراغب في تملك سكن، وخيار لمن لا يملك دفعة مقدمة.

يذكر أن قرار مجلس الوزراء نص على أن تضمن وزارة المالية ما لا يتجاوز 15 في المائة من قيمة العقار الممول للمستفيدين من برامج وزارة الإسكان على شكل وديعة لدى الممول العقاري، ويستمر الضمان إلى أن يصل رصيد مبلغ التمويل القائم إلى 70 في المائة من قيمة العقار الممول عند المنح.

وأشار القرار إلى أن استخدام مبلغ الوديعة يقتصر على ضمان الدفعة المقدمة فقط، ولا يجوز استخدامه إلاَّ في حال تعثر المستفيد في السداد وعدم كفاية المبلغ المتحصل من بيع المسكن المرهون. وتقدم وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية خطة ربع سنوية إلى وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي توضح التوقعات المستقبلية ربع السنوية للمستفيدين من البرنامج.

ووفقاً لقرار مجلس الوزراء فإن وزارة الإسكان ستقوم بالتنسيق مع مؤسسة النقد العربي السعودي باتخاذ ما يلزم لاستخدام أرباح الوديعة لتخفيض تكلفة التمويل على المستفيد. وتكون مدة البرنامج سنة من تاريخ إطلاقه، وعلى وزارة الإسكان تقويم هذا البرنامج ورفع تقرير عنه - قبل ثلاثة أشهر من نهاية مدته - يتضمن نتائج التطبيق والإيجابيات والسلبيات المترتبة عليه والتوصية بطلب الاستمرار في تطبيقه أو إيقافه واقتراح ما تراه مناسبا.

الاقتصادية

بزيادة 10 ٪ مقارنة بالعام الماضي .. 51 ٪ مطالبات بتسديد إيجارات

27600 دعوى قضائية ضد مماطلين في تسديد ديون

خلال 40 يوما

المصدر: جريدة الأقتصادية الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/09/article_1100610.html

عبد السلام الثميري من الرياض

تلقت المحاكم السعودية نحو 27584 دعوى حقوقية مالية ضد مماطلين في تسديد ديون وإيجارات عقارات سكنية وتجارية خلال الـ 40 يوما الماضية من العام الجاري، وذلك بمعدل 690 قضية يوميا.

وسجلت المحاكم ارتفاعا في استقبالها لهذه الدعاوى بنسبة 10 في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث تصدرت محاكم منطقة الرياض النسبة الأعلى من تلقيها هذه القضايا بـ 8068 دعوى، وبنسبة 31 في المائة.

وشكل تسديد إيجارات القطاع السكني والتجاري نحو 51 في المائة من الدعاوى المالية.

ووفقا للإحصائية العدلية، التي اطلعت "الاقتصادية" عليها، فإن محاكم مكة المكرمة جاءت في المرتبة الثانية بتلقيها 5330 دعوى، وبنسبة 21 في المائة، تليها المنطقة الشرقية بـ3597 دعوى ثالثاً، فيما جاءت عسير رابعاً بـ2089 دعوى.

وبلغ عدد الدعاوى التي استقبلتها محاكم المدينة المنورة نحو 2018 دعوى، وتبوك 1369 دعوى، والقصيم 1281 دعوى، إضافة إلى جازان 1001 دعوى، و798 دعوى لمحاكم الحدود الشمالية استقبلتها في الفترة نفسها من العام الجاري.

وجاءت محاكم منطقة الجوف كأقلها في استقبال مثل هذه الدعاوى، بنسبة لا تتجاوز 1 في المائة، حيث لم تسجل سوى 314 دعوى، فيما سجلت محاكم منطقة الباحة 526 دعوى، ونجران 512 دعوى.

يأتي ذلك وسط شروع وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة الداخلية ممثلة بإدارة الجوازات في منح قضاة التنفيذ صلاحيات منع المماطلين من دفع حقوق الآخرين من السفر بشكل مباشر وفوري.

يشار إلى أن وزارة العدل عقدت ورشة عمل لتحديد إجراءات عمل وكالة الوزارة لشؤون التوثيق، حيث رسم سياسة آليات العمل ووضع خريطة طريق عالية المستوى لتنفيذ إدارة الأعمال في وكالة شؤون التوثيق، وهيكلة الوكالة، ومعرفة أدوارها ومستوياتها لتنفيذ كل مسؤوليتها.

وتناولت ورشة العمل التي قدمتها الوزارة المهام والخدمات، والقدرات البشرية والمقدرات الفنية، والفئات المستفيدة من عمل الوكالة "المستفيدين"، وتوثيق الإجراءات، وإعادة تصميم الإجراءات، وقياس الأداء، وآليات إيجاد المكاتب والفروع التي تحتاج إليها وكالة التوثيق وتتسق مع أعمالها.

وتعكف الوزارة على إيجاد آليات واضحة وجلية وعلمية من أجل تيسير أعمالها، لتقديمها للمستفيدين في مجال التوثيق في كل الدوائر الشرعية التابعة لها، من كتابات عدل أولى وثانية، ومحاكم تقوم بأعمال كتابات العدل.

وكان الشيخ منصور القفاري المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل مستشار الوزير، قد قال إن الوزارة ماضية في تطبيق منع السفر عن المماطلين بدفع حقوق الناس خلال الفترة المقبلة، وإن هناك تنسيقا مع وزارة الداخلية في ذلك، لربط صلاحية السفر والمنع ورفع الحظر بوزارة العدل من خلال هذه الصلاحيات لقضاء التنفيذ وقضاته.

وذكر الشيخ القفاري في حديث سابق لـ"الاقتصادية"، أن قضاة التنفيذ شرعوا في تطبيق حجز أموال المتلاعبين بحقوق الناس، وذلك من خلال الربط الإلكتروني بين "العدل" ومؤسسة النقد، وأنه أسهم في تحقيق العدالة من خلال الحجز على أموال المدين بسرعة، ومعرفة المبالغ الموجودة، حتى لا يتصرف في أمواله بإخفائها ونحوه، حيث لا يستغرق إيقاف حساب المماطلين سوى وقت قصير، دون الحاجة إلى المكاتبات.

الاقتصادية

تدشين الفعاليات التوعوية حول زراعة الخلايا الجذعية

5 آلاف عملية زراعة خلايا جذعية خلال 32 عاما

المصدر: جريدة الأقتصادية الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/09/article_1100612.html

«الاقتصادية» من الرياض

أوضح الدكتور قاسم القصبي المشرف العام التنفيذي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، أن المستشفى الرئيسي وفرعه في جدة، يستحوذان على أغلبية عمليات زراعة الخلايا الجذعية التي يتم إجراؤها في المملكة، حيث مثلت في عام 2015م ما نسبته 75 في المائة، مشيراً إلى تنفيذ المستشفى أكثر من خمسة آلاف عملية زراعة خلايا جذعية منذ تأسيس برنامج زراعة الخلايا الجذعية عام 1984م.

وقال خلال تدشينه الفعاليات التوعوية لزراعة الخلايا الجذعية التي انطلقت صباح أمس، من قاعة الملك سلمان بالتخصصي، إن المستشفى يقوم بإجراء جميع أنواع زراعة الخلايا الجذعية، مثل الزراعة الذاتية والزراعة من متبرع قريب، والزراعة من متبرع غير قريب، وكذلك من دم الحبل السري، لافتا إلى أن برنامج زراعة الخلايا الجذعية مصنَّف ضمن أكبر البرامج العالمية حسب إحصائية زراعة نخاع العظم من متبرع قريب، ومعتمد من اللجنة المشتركة لاعتماد برامج الخلايا الجذعية (JACIE).

وذكر أن المستشفى يعد أحد المراكز الرائدة في هذا المجال إقليميا وعالمياً وهو عضو في عديد من المراكز والمنظمات العالمية، كالمركز العالمي للدم وزراعة نخاع العظم، والمنظمة الأوروبية للدم وزراعة نخاع العظم، ومنظمة شرق البحر الأبيض المتوسط للدم وزراعة نخاع العظم.

ونوه الدكتور القصبي بالدعم اللا محدود من حكومة خادم الحرمين الشريفين وبما لدى المستشفى من كوادر طبية مؤهلة وإمكانات تقنية متقدمة.

من جانبه، أكد الدكتور فراس الفريح استشاري أمراض الدم وزراعة الخلايا الجذعية في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث في الرياض ورئيس اللجنة المنظمة، أن اليوم التوعوي جاء بهدف رفع مستوى الوعي بأهمية زراعة الخلايا الجذعية المكونة للدم ودورها في علاج العديد من الأمراض مثل سرطان الدم، وسرطان الغدد اللمفاوية، وفشل نخاع العظم، والأنيميا المنجلية والثلاسيميا.

وأوضح أن الفعاليات حظيت بمشاركة متبرع بالخلايا الجذعية من ألمانيا كان قد تبرع بها لمريضة سعودية قبل ست سنوات، إضافة إلى تجارب شخصية لعدد من المتبرعين بالخلايا الجذعية وكذلك لعدد من المرضى الذين سبق أن خضعوا لزراعة الخلايا الجذعية في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث.

وأشار الدكتور الفريح إلى أن هناك أكثر من 28 مليون شخص على مستوى العالم مسجَّلين كمتبرعين بالخلايا الجذعيه في السجل العالمي للتبرع بالخلايا الجذعية معظمهم من الأوربيين والأمريكيين.

وشهدت الفعاليات انضمام الكثير من الحضور لسجل المتبرعين بالخلايا الجذعية وذلك عبر إجراء مسحة الفم للفئة العمرية ما بين 18 – 50 عاماً، وتعد من أحدث التقنيات المعمول بها عالمياً لمعرفة نوع تحليل الأنسجة وفصيلة الدم بدلا عن سحب عينة من الدم.

مقدمات المشروع في "الشورى" يأملن مناقشته قبل انتهاء الدورة السادسة

"تجنيس الأبناء" حلم 700 ألف سعودية.. هل يتحقق؟

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1507742

فاطمة آل دبيس (الدمام)

فيما ارتفع معدّل عقود زواج السعوديات من أجانب إلى سبعة عقود يومياً والذي يعد رقماً غير مسبوق، تزيد مطالبات سعوديات متزوجات من أجانب بتجنيس أبنائهن، في وقت تجري تحت قبة الشورى جهود حثيثة لإدراج تعديلين على نظام الجنسية السعودية بما يكفل تجنيس أبناء السعوديات.

وتشير إحصاءات رسمية قبل عامين، إلى أن عدد السعوديات المتزوجات من أجانب 700 ألف امرأة، فيما يرشح العدد إلى الازدياد كون الزيجات في تصاعد مستمر.

ومنذ أعوام، برزت مطالبات منح الأجانب المولودين في البلاد، الجنسية السعودية، خصوصاً أبناء السعوديات المتزوجات من أجانب والبالغة نسبتهن 10% من السعوديات، ويبرر المطالبون طلبهم إلى الاستفادة من أبناء السعوديات حتى يحد تدفق الأجانب الكثيف إلى البلاد، والحفاظ على التركيبة السكانية في المدن السعودية، كما يرون في مطالبتهم مساواة بين المواطن والمواطنة فيما يتعلق بجنسية أطفالهم.

فيما تنتظر عضوات في مجلس الشورى إدراج مقترحهن لتعديل مادتين في نظام الجنسية السعودية (تمنح بموجبهما أبناء السعوديات الجنسية) في جدول أعمال المجلس قبل انتهاء دورته السادسة، كشفت عضو مجلس الشورى الدكتورة هيا المنيع (إحدى مقدمات التوصية) في حديثها إلى «عكاظ» تحديد سن الرشد بـ 18 عاماً، حتى يعطى الأبناء حق تقرير المصير.

وتشير المنيع إلى أن الحكومة في البلاد تتعامل مع أبناء السعوديات كالمواطنين في حق التعليم المجاني وتقديم الرعاية الصحية، ودعمهم في العمل بالقطاع الخاص، من خلال احتسابهم في «نطاقات» كمواطنين، متسائلة في الوقت ذاته «لماذا لا يمنح أبناء السعوديات الجنسية؟».

وترى المنيع أنه «كما يحصل أبناء السعودي المتزوج من أجنبية، يحق للسعوديات أن يمنح أبناؤهن الجنسية»، معتبرة الخطوة مهمة ولها «عوائد إيجابية» على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية.

وعن إمكان مناقشة التعديل في المجلس قبل انتهاء دورته السادسة، تأمل المنيع إعطاء مجلس الشورى أولوية لتعديلات الأنظمة في جلساته القادمة «لأنها لب عمل المجلس»، لافتة إلى «صعوبة التكهن» في عرض الشورى للنظام من عدمه في المجلس الحالي، خصوصاً وأنه على مقربة من انتهاء الدورة السادسة. وتأمل عضو مجلس الشورى لطيفة الشعلان (إحدى مقدمات المشروع) في حديثها إلى «عكاظ» أن يحظى مشروع تعديل نظام الجنسية بما يمنح المرأة السعودية الحق في إكساب جنسيتها لأبنائها بالتأييد سواء في المجلس حين عرضه للنقاش والتصويت، أو لاحقا لدى صانع القرار. وقالت الشعلان إنه آن الأوان لرفع «التمييز الذي يعاني منه أبناء السعوديات الذين ولدوا على هذه الأرض المباركة ودرجوا فيها ولا يعرفون غيرها وطنا»، مشيرة إلى أن الخطوة المبدئية المناسبة اليوم «هي رفع تحفظ المملكة عن الفقرة الثانية من المادة التاسعة من اتفاقية سيداو التي تنص على منح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل في ما يتعلق بجنسية أطفالها». وأكد عضو مجلس الشورى الدكتور غازي بن زقر تأييده للمشروع المقدم للمجلس والقاضي بمنح أبناء السعوديات المتزوجات من أجانب الجنسية السعودية وذلك «لوجاهة وضرورة هذا التصحيح». وقال ابن زقر إن تجنيس أبناء السعوديات ضرورة لاتزان المجتمع وعدله، مبيناً أنه يوجد حذر تاريخي من إجراء هذا التعديل، ولكنه يرى أنه

وجب علاج المحاذير عن طريق تقنين إصدار التصاريح للسعوديين بالزواج من أجانب. واعتبر ابن زقر أن منح أبناء السعوديات الجنسية تصحيح للعمل بما فيه وجاهة وحفظ للحقوق.

.. واقتصاديون: يزيد من «القوى الوطنية العاملة»

عبدالله الجريدان (الخرج)

معلومات عديدة تتعلق بأعداد أبناء السعوديات المتزوجات من الأجانب، ومتوسط أعمارهم، وتخصصاتهم، وتوجهاتهم الدراسية، يطلبها محللون وخبراء اقتصاديون للوصول إلى الآثار الاقتصادية المترتبة على إيجاد نظام لتجنيس أبناء السعوديات المتزوجات من الأجانب، لكن بعضهم ذهب بشدة إلى ضرورة تنفيذ القرار وربطه بشروط عدة، من بينها الحصول على الشهادات الجامعية المتخصصة، لا سيما أن ذلك سيزيد من القوى العاملة الوطنية.

ومن مبنى الغرفة التجارية الزجاجي في مدينة حائل (شمال البلاد)، القابع على شارع الشيخ حمود الحسين، يبين أمين عام «الغرفة» علي العماش في حديثه إلى «عكاظ»، أن أبناء المواطنات السعوديات المتزوجات من أجنبي، يعانون من إشكالية كبيرة تكمن في اندماجهم بالمجتمع، وحرمانهم من بعض الخدمات، إذ تتم معاملتهم كأجانب من حيث إتاحة بعض فرص العمل.

«هدر الموارد البشرية وقوة العمل»، هو الوصف الوحيد الذي وجده العماش تجاه وضع الكوادر الأجنبية من أبناء السعوديات، بغض النظر عن متطلبات الجهات الرسمية، إذ يرى أن بعضهم يضطر إلى ممارسة العمل بطرق غير نظامية وذلك بهدف الحصول على سبل العيش.

واعتبر المحلل الخبير الاقتصادي فضل البوعينين منح أبناء السعوديات المتزوجات من الأجانب الجنسية السعودية متطلبا «إنسانيا ماسا»، لكنه في المقابل احتاج إلى معلومات تكمن في إحصاءات الأبناء، وتخصصاتهم العلمية والنظرية، وذلك للوصول إلى نتيجة دقيقة للآثار المترتبة على هذا القرار.

ومن مطار إسطنبول أتاتورك، حيث يوجد المحلل الاقتصادي ورئيس جامعة الأعمال والتكنولوجيا بجدة الدكتور عبدالله دحلان منتظرا موعد إقلاع طائرته، يرى دحلان أن المشكلة الحقيقية تبرز في معاناة أبناء السعوديات المتزوجات من أجانب، وعلى وجه الخصوص بعد سن الـ18، المتمثلة في حصولهم على الجنسية السعودية، إذ إنهم يظلون في قائمة غير السعوديين وتنطبق عليهم شروط الإقامة والكفالة.

بعد 4 أيام من نشرعكاظ .. الإفراج عن جثمان المتوفاة في مستشفى خاص!

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1507667

أحمد السلمي (جدة)

بعد ثلاثة أيام مما نشرته «عكاظ» حول احتجاز مستشفى خاص لجثمان متوفاة منذ أكثر من أسبوعين (20 محرم الماضي) على خلفية المطالبة بفاتورة مليونية (تصل إلى 943 ألف ريال) قبل تخفيضها إلى 200 ألف ريال، تراجع المستشفى الخاص عن الاحتجاز مسلما الجثمان لذويها أمس (الثلاثاء) مكتفيا بالحصول على مبلغ 60 ألف ريال ومنحهم ورقة مخالصة.

ووقع زوج المتوفاة يوسف كبير في مركز شرطة السلامة على المخالصة وتسلم الجثمان إذ تم دفنها في مقبرة الحرازات بعد الصلاة عليها في مسجد الثنيان. وأوضح الزوج لـ «عكاظ» أنه وقع تنازلا للمستشفى، مبينا أنه لم يكن يريد منهم شيئا سوى تسلم الجثمان إكراما لها بدفنها لكنهم منعوه من ذلك وعلقوا تسليمه بسداد الفاتورة المستحقة.

وكانت «عكاظ» نشرت الجمعة الماضية (2016/11/4) خبر احتجاز جثمان متوفاة في مستشفى خاص بسبب الفاتورة، واتهم محمد يوسف كبير زوج المتوفاة المستشفى بالتسبب في خطأ طبي أسفر عن وفاتها، مبينا في تصريح سابق لـ«عكاظ»

أن زوجته -28 عاما- دخلت طوارئ المستشفى على قدميها وتعرضت لغيبوبة بعد عملية لإخراج الجنين المتوفى في بطنها وهو في الشهر الثامن، وتبين تعرضها لجلطة في المخ وتم تنويمها في العناية المركزة لنحو 45 يوما أكد خلالها الأطباء استقرار حالتها.

وقال «بعد وفاتها طالبوني بفاتورة تقترب من المليون ريال، وبعد مراجعة المدير الطبي خفضها إلى النصف وطلب سداد 450 ألف ريال وبعد شكوى لصحة جدة أكدوا أن الفاتورة تقلصت إلى النصف أيضا ووصل المبلغ إلى 200 ألف ريال واحتجزوا جثمانها بما يخالف التعليمات والأنظمة».

واستغرب الزوج هذا التنازل الأمر الذي يشكك في إجراءات إسعافها خلال تنويمها داعيا إلى تشكيل لجنة لكشف الخطأ الطبي والإفراج عن الجثمان لدفنه. وفيما اعتبرت صحة جدة احتجاز الجثمان بأنه غير نظامي أقر المدير التشغيلي بالمستشفى في تصريح سابق إلى «عكاظ» بأن مبلغ الفاتورة يصل إلى 200 ألف ريال، مبينا أن المتوفاة التي دخلت المستشفى بغرض الولادة مكثت في العناية المركزة 45 يوما بعد تعرضها لغيبوبة، لافتا إلى أن المتبقى حاليا 160 ألف ريال بعد توفير 40 ألف ريال من ذويها.

الصحة: سنغرم المستشفى

توعدت صحة جدة مستشفى خاصا بعقوبات لمخالفتها التوجيهات العليا واحتجازها الجثمان.

وأوضح المتحدث باسم الصحة عبدالله الغامدي لـ«عكاظ» أن الصحة ستغرم المستشفى الخاص عبر لجنة مختصة، وقال كان يجب عليهم تسليم الجثمان والمطالبة بمستحقاتهم المالية عبر الجهات المعنية.

ولفت إلى أنه في ما يتعلق بالخطأ الطبي هناك الهيئة الشرعية الطبية التي يترأسها قاض وتحدد العقوبات إذا ما واصل ورثة المتوفى الدعوى ضد المستشفى وفي حالة ثبوتها إذ يعرض الملف على أخصائيين واستشاريين لتحديد نوع الخطأ وثبوته مؤكدا أن الهيئة لا تتبع للصحة مطلقا.

انهيار جزء من سور مدرسة بالقطيف دون إصابات

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/707096

عبدالله الزهراني ـ الدمام

انهيار جزء من سور مدرسة بالقطيف دون إصابات انهار جزء من سور المدرسة الابتدائية للبنات، في بلدة النابية، في محافظة القطيف أمس دون إصابات، وذلك طبقًا للمعلومات الأولية.

وأوضح المتحدث الإعلامي، مدير العلاقات العامة والإعلام بتعليم المنطقة الشرقية، سعيد الباحص، أن سقوط الجزء المشار إليه من سور المدرسة، لم يسفر عن إصابات؛ بسبب عزل المنطقة المحيطة به، ومنع الاقتراب منها، لإجراء بعض الأعمال الإنشائية بها، وأضاف: إن منطقة السور المنهار، معزولة تمامًا، وبها فواصل تمنع الوصول إليه، مشيرًا إلى أنه سبق الرفع بعملية مقايسة، إلى جهة الاختصاص؛ لتنفيذ المشروع المتمثل في هدم، وإعادة بناء السور، بالإضافة إلى إنشاء صالة متعددة الأغراض في هذه المنطقة المعزولة، وترسيتها لبدء العمل فيها. وأشار إلى أنه تم اتخاذ إجراء احترازي، حيث وجهت الإدارة بإزالة الجزء المتبقي من السور، مع وضع حاجز معدني لفصل المنطقة، وحماية طالبات، ومنسوبات، المدرسة من أي ضرر.

14 مشروعاً للصحة النفسية وعلاج الإدمان بالمناطق

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4165537

واس - الرياض
أوضحت وزارة الصحة أنه ضمن خططها المستقبلية فإن هناك توجها لإنشاء (14) مشروعا للصحة النفسية وعلاج الإدمان بجميع مناطق المملكة، وذلك في إطار جهودها المبذولة لتحسين وتجويد خدمات الصحة النفسية. وأبانت الصحة أن عدد مجمعات ومستشفيات الصحة النفسية بالمملكة بلغ (21) مستشفى سعتها السريرية (4046) سريرا، بالإضافة إلى أكثر من (99) عيادة نفسية ملحقة بالمستشفيات العامة والتخصصية، ويقوم على هذه الخدمات فرق طبية متخصصة حيث بلغ عدد الأطباء النفسيين (728) طبيبا نفسيا، و(3346) ممرضا، و(523) اختصاصيا نفسيا، و(909) اختصاصيين اجتماعيين.
ونوهت الوزارة بالدور الفاعل الذي تقوم به اللجنة الوطنية لتعزيز الصحة النفسية التي تهدف لتعزيز الصحة النفسية بالمجتمع من خلال نشر الثقافة والوعي بالأمراض النفسية ومسبباتها وطرق التعامل معها ومساعدة المرضى النفسيين وأسرهم للحصول على الخدمات العلاجية والتأهيلية وتعزيز الوصول لحياة أفضل. وأكدت الصحة أن خدمة المريض النفسي عبارة عن منظومة متكاملة من الخدمات يشترك فيها عدد من الوزارات والجهات ذات العلاقة. مما يذكر أن مستشفيات الصحة النفسية والاجتماعية استقبلت العام الماضي (382762) مراجعا فيما بلغ عدد المنومين بالمستشفيات 33989 مريضا.

"العمل" تعتمد "الانكشاف المهني" لـ "تحقيق الأمان" في المهن الحرجة

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/18422244

الرياض - «الحياة»
أكد وزير العمل والتنمية الاجتماعية مفرج الحقباني، صدور الموافقة الرسمية باعتماد الدراسة التحليلية لأوضاع سوق العمل، وواقع العمالة في القطاع الخاص، التي أعدتها الوزارة، لقياس اعتمادية سوق العمل على العمالة الوافدة في المهن والقطاعات والمناطق المختلفة، واعتماد مؤشرات الانكشاف المهني، التي أجريت بهدف تحقيق الأمان الاقتصادي والمهني في المهن الحرجة.
وشكر الحقباني القيادة على المتابعة المستمرة، وتوجيهاتها بتنفيذ ما تضمنته الدراسة من تحليل ومؤشرات، والعمل على تحقيق نسب التوطين اللازمة في المهن الحرجة، لتحقيق الأمان المهني.
وقال: «وجه المقام السامي الجهات الحكومية المشرفة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالتنسيق مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في هذا المشروع، للوصول إلى مستويات الأمان المهني المطلوبة، وتوجيه البرامج التعليمية والتدريبية التي تحقق الأهداف المطلوبة». مؤكداً أن «العمل» بدأت في التنسيق والتواصل مع هذه الجهات.

وأوضح أن المشروع يكشف هيمنة العمالة الوافدة على المهن الحرجة، ومعرفة الانكشاف المهني في حال مغادرة أعداد مؤثرة من الجنسيات المهيمنة إلى بلادها، إذا اقتضت الحاجة ذلك، والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، التي قد تنتج من سيطرة الوافدين على القطاعات والمهن الحرجة في سوق العمل.

وأبان أن مؤشرات الانكشاف المهني تقيس مدى اعتمادية سوق العمل على العمالة الوافدة، ومدى مواءمة مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل ومعدلات الإنتاجية.

واستطرد: «سوق العمل في المملكة تعتمد حالياً على العمالة الوافدة في أداء الكثير من المهام الخدمية والإنتاجية في مختلف القطاعات، ولذا بات من واجب الوزارة أن تكون على اطلاع مستمر على تمركز هذه الجنسيات، ومتابعة ذلك في القطاعات الرئيسة أو النشاط الاقتصادي، أو اسم المهنة، على المستوى الوطني والمناطقي».

وبين وزير العمل والتنمية الاجتماعية، أن المشروع يهدف إلى إيضاح الطريق لتحقيق الأمان المهني، وهو الرصيد الوطني الكافي من العمالة الوطنية على المهنة، لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي من دون النظر للظروف والمتغيرات الخارجية، إذ يتفاوت الرصيد من قطاع إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى، بحسب نسب تفاوت جنسيات العمالة الأجنبية بين القطاعات والمناطق.

وأشار إلى أنه مع تقدم الوزارة اليوم تقنياً، أصبحت لديها مؤشرات متعددة لقراءة وضع سوق العمل، سواء بالمنظور الوطني أم المناطقي، وبجميع القطاعات الرئيسة وبجميع الأنشطة المدرجة بالقطاعات، وحتى مسميات المهن، وفقاً لقواعد بيانات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

وقال: «يوضح أحد المؤشرات التفاوت العددي بين العمالة الوطنية والأجنبية في النشاط أو المهنة المستهدفة، ويرتفع هذا المؤشر في حال وجود هيمنة من جنسية أجنبية واحدة أو أكثر على النشاط أو المهنة، ويحوي المشروع مؤشرات أخرى مهمة، سواء في توزيع المهارات أم الأعمار بين العمالة الوطنية والوافدة، وحتى تفاوت معدلات التأنيث في ما تم توطينه من وظائف».

توازن القطاع الخاص مهم

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546486

راشد محمد الفوزان

المحافظة على القطاع الخاص كنمو واستمرار وتجدد وإنتاجية مهم جداً، وهذا ما يفترض اقتصادياً، فنحن نتجه لوضع القطاع الخاص لدينا ليكون هو رائد الحركة التنموية الاقتصادية، وهو من سيتحمل عبء الكثير من الأعمال والتشغيل من خلال مرحلة تحول اقتصادية مهمة، بتحويل بعض القطاعات إلى القطاع الخاص وهي منتظرة كالموانئ، المرور، الجمارك، هيئة السياحة، وغيرها كثير من القطاعات، ليس لمجرد التخلص منها كحكومة وعبئها الاقتصادي لا، ولكن لكي تكون أكثر فعالية وإنتاجية وسرعة في القرار لكي تنجز وتعمل، وتتحول من مستقبلة للدعم والتمويل الحكومي إلى داعمة لنفسها ممولة لنفسها ومصدر إيراد للدولة، ومن المهم أن يكون هناك أيضاً دعم للشركات في القطاع الخاص الصغير قبل الكبير، بمزيد من التسهيلات والمنح ولا يعني أن تكون مالية، بل بالفاعلية والسرعة في القرار والتنفيذ، وعلى الدولة أن تتفرغ للبنية التحتية للبلاد بحيث تكون هي من تبني منصة انطلاق القطاع الخاص ككل، بحيث تتوفر جميع الخدمات المتوقعة منها وهي للحقيقة تعمل على ذلك، نجد المدن الصناعية "مدن"، ونجد توفر الكهرباء، والطرق، وغيره من التسهيلات التي تشجع وتدفع القطاع الخاص للأمام والمزيد من العمل والإنتاجية، فأي نمو في القطاع الخاص يعني نمو الإيرادات الحكومية، من خلال " ضريبة – رسوم – حتى الزكاة الشرعية التي تذهب للجمعيات – نمو اقتصادي – نمو الناتج – جاذبية اقتصادية.. وغيرها".

من المهم أيضاً أن كل تعاقد حكومي مع القطاع الخاص أن يكون عقداً تكاملياً وينفذ بتاريخه والتزام تام من الطرفين، فما نجده اليوم هناك تأخر حكومي في الدفوعات وله أسبابه ولكن مكلف للشركات ومضر لها، وأيضاً شركات القطاع الخاص أيضاً عليها التزام تنفيذ العقود الحكومية بالتزام تام، وهنا يجب أن نتوقف بحيث يكون هناك تكامل وإنجاز بين القطاع الحكومي والخاص في العقود المبرمة بينهم، فما نجده من تأخر مشاريع وتعثر بنسبة عالية، يجب أن يكون من الماضي وللنسيان وهذا ما يجب أن يكون أحد أهم الأهداف، وألمس أن هناك توجهاً بهذا الخصوص واهتمام، وأرجو مع بداية السنة المالية الجديدة 2017 أن يكون هناك مرحلة تحول في العقود الحكومية والقطاع الخاص، بالالتزام التام بين الطرفين بحيث تلتزم الحكومة بعقودها بقدر ما لديها من إيرادات تتوافق مع السنة المالية، وكذلك التزام القطاع الخاص والشركات بالعقود الحكومية، وهذا ما سيخلق تحولاً كبيراً ومهماً للمشروعات الحكومية وللشركات.

الاقتصادية

كيف سنواجه شبح البطالة؟

المصدر: جريدة الأقتصادية الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/09/article_1100547.html

عبد الحميد العمري

نواجه جميعا خلال المرحلة الراهنة، تحديات تنموية جسيمة وزنا وكما وعددا، وتزداد أعباؤها في وقت يمر خلاله الاقتصاد الوطني بحقبة زمنية غير مواتية من عدة جوانب، يعد انخفاض سعر النفط مصدر صداعها الرئيس، ويزيد من صعوبة مواجهة تلك التحديات، الضرورة القصوى لاتخاذ تدابير معالجة وإصلاح لا بد من القيام بها لكثير من التشوهات الهيكلية، تلك التشوهات التي طالما نشدنا القيام بها في مراحل سابقة إبان الرخاء المالي والاقتصادي، ليكون وقعها أقل مرارة مما نعانيه في المرحلة الراهنة.

لم يعد غائبا عن أذهان الجميع ماهية تلك التحديات التنموية (بطالة، إسكان، ارتفاع القروض، محدودية الدخل، تضخم تكلفة المعيشة، فساد.. إلخ)، ووصول الجميع أيضا إلى قناعة شبه تامة للاعتراف صراحة بوجودها، وضرورة معالجتها مهما كلف الثمن، على العكس تماما مقارنة بمرحلة زمنية سابقة لسنا عنها ببعيدين؛ حينما كانت أسعار النفط تسبح فوق المائة دولار، حينما كانت تلك التحديات محل شد وجذب بين فريقين: الفريق الأول الذي كان يراها بوضوح تام على حقيقتها الدامغة دون تزييف، ويأمل التحرك فورا نحو الاعتراف بها ومعالجتها وإصلاحها! والفريق الآخر الذي يصح تسميته بالفريق الحالم، صاحب نظرة "رؤية الجانب المليء من الكأس"، رافضا حتى فكرة الاعتراف بتلك التشوهات وأخطارها المختلفة، تراه اليوم وقد تحطمت على رأسه الكأس كاملة، الجزء المملوء منها قبل الفارغ! لقد اختفت إلى حد بعيد جدا كل تلك الاختلافات بين الفريقين، وأصبح الجميع في خندق واحد يواجهون التحديات الجسيمة نفسها على وجهها الحقيقي، دون أي نكهات إضافية!

لعل من أكبر التحديات التي نواجهها في المرحلة الراهنة وفي المستقبل القريب، ما هو متمثل في البطالة بشكل عام، وعلى وجه الخصوص بين شرائح الشباب الطرف الأكثر سخونة. إنها تمثل التحدي التنموي الكبير الجاثم على صدر اقتصادنا الوطني منذ عصر النفط المرتفع، الذي لم يشفع لنا ارتفاعه بشروى نقير، فما بالك ونحن نسير في المرحلة الراهنة تحت سقف 50 دولارا للبرميل، ومن يعلم فقد يذهب إلى أدنى من ذلك خلال الأعوام المقبلة؟!

كنا نعول كثيرا على القطاع الخاص فيما مضى، ليتولى زمام المبادرة في استيعاب أغلب الباحثين عن فرص عمل من المواطنين والمواطنات، ويزداد الاعتماد عليه في الوقت الراهن ومستقبلا، لتعظيم دوره التنموي أكثر مما مضى، دون النظر بجدية كافية إلى ما يواجهه القطاع الآن ومستقبلا من تعثرات وصعوبات بالغة التعقيد، بدأت نتائجها في الظهور المبكر بعد انخفاض أسعار النفط، أكدتها مؤشرات أداء القطاع الخاص خلال الفترة الأخيرة، حينما تباطأ معدل نموه سنويا إلى 0.07 في المائة بنهاية الربع الثاني من العام الجاري، مقارنة بمعدلات نموه السابقة بين 7.0 في المائة و 13.1 في المائة طوال الفترة 2004-2013.

ورغم بعض النجاح الذي حققه بتوظيف أكثر من مليون مواطن ومواطنة خلال الفترة 2011-2015، إلا أن تورطه في وحل التوطين الوهمي أولا، وثانيا في زيادة توظيفه العمالة الوافدة للفترة نفسها بثلاثة أضعاف المواطنين، كأنما أبقى الوضع على ما هو عليه، دليل ذلك أن معدل البطالة في الوقت الراهن هو المعدل ذاته قبل تطبيق برامج التوطين الراهنة! حدث كل ذلك في زمن نفط تفوق أسعاره 100 دولار. واليوم يخضع الاقتصاد الوطني عموما، والقطاع الخاص على وجه الخصوص، لمسار مرحلي فقد الداعم الأكبر له ممثلا في النفط أكثر من نصف سعره.

اشترط صندوق النقد الدولي في التقريرين الأخيرين 2015 و2016 عن الاقتصاد السعودي، كي يقوم القطاع الخاص بدوره تجاه التوظيف "التوطين" ألا يقل معدل نموه السنوي عن 7 في المائة! فكيف به اليوم وهو يكابد تحديات المرحلة الراهنة بمعدل نمو سنوي بالكاد تجاوز 1 في المائة من معدل النمو السنوي المشروط؟! الأمر هنا؛ لا علاقة له من قريب أو بعيد بالتشاؤم أو التفاؤل، بقدر ما أنه منصب بالكامل في صلب قدرة القطاع الخاص من عدمها، وضرورة العمل ضمن المشروع الاستراتيجي لـ"رؤية المملكة 2030" على كيفية دعم وتعزيز تلك القدرة، التي قد تقتضي نوعا من اتخاذ

التدابير والإجراءات البديلة "خطة ب"، وصولا إلى إنعاش القطاع الخاص وإعادة تأهيله، قبل أن تلقى على كاهله كل الآمال والطموحات والتوقعات، التي قد تكون مفرطة جدا في نظرتها إليه، فالمراد والمأمول منه في الوقت الراهن يعد ثقيل الوزن بالمقاييس كافة؛ حيث ينتظر منه تحقيق النمو، وإنجاح عمليات التخصيص، وتنويع قاعدة الإنتاج، وتوظيف مئات الآلاف من الباحثين عن فرص عمل، وتحمل أعباء تمويل الإيرادات غير النفطية عبر عديد من قنوات الرسوم والضرائب، إلى آخر سلسلة المتطلبات على كاهله! أنى له بكل ذلك في ظل الظروف غير المواتية اقتصاديا وماليا؟ إن فشل القطاع الخاص، لا قدر الله، أو تأخره عن الوفاء ببعض أو أغلب تلك التطلعات، يعني في الحقيقة نتائج وخيمة وسلبية، يجب أخذها بعين الاعتبار منذ اللحظة! ولست هنا بصدد حصرها وتعدادها، إلا أنه يكفي القول اختصارا؛ إن المحصلة النهائية لتلك النتائج الواجب الحذر منها الآن، تعني أن جزءا كبيرا من أهداف "الرؤية الشاملة لبلادنا 2030"، سيصبح مهددا إلى حد بعيد كمحصلة لما أتحدث عنه هنا، وهذا وحده سبب كاف جدا لأن يتم اتخاذ إجراءات وتدابير استثنائية، تستهدف عمليا وبشكل عاجل النهوض بقدرة القطاع الخاص ومنشآته كافة، ليكون مؤهلا فعليا للقيام بالأدوار والمسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقه، لعل من أهم ملفاتها في المرحلة الراهنة ما يتعلق بردم هوة البطالة، وتحسين مستويات دخل المواطنين والمواطنات العاملين فيه، ودرء مخاطر إنهاء عقود عمل العمالة الوطنية، نتيجة تقلص أرباح منشآت القطاع الخاص، ولجوئه قسرا إما إلى خفض أعداد العمالة لديه، وإما الخيار الأسوأ بالتوقف عن ممارسة النشاط والخروج من بيئة الأعمال. والله ولي التوفيق.

الفساد في الدهناء!

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1507741

محمد العصيمي

أنا على يقين بأن من طالع هذا العنوان تساءل عن أي فساد يحدث في صحراء الدهناء، خاصة وأن (الطعوس) محايدة لا تقدم ولا تؤخر في التنمية. ومع ذلك هناك علاقة غريبة للدهناء بالفساد، ذلك أن (نزاهة) أيدها الله غرست لوحات إرشادية على أطراف هذه الصحراء تقول: «إن الفساد تعطيل للتنمية». وكلما مررت بهذه اللوحات نشأت في ذهني هذه الأسئلة: من الذي قرر أن تشمل الحملة الطرق السريعة والكباري والأنفاق والصحاري.؟! هل حين اتخذ القرار درسه من حيث إن لا أحد سيتوقف أمام هذه اللوحات سوى (البعارين) العابرة والعمال الذين يشتغلون في الطريق.؟! ولماذا هنا، بينما كان يمكن أن تستغل هذه التوعية، التي أرى فيها شيئا من (السماجة)، في أماكن يغشاها الناس بكثرة ويمكنهم تأمل وفهم الرسالة التي تحملها.؟! ثم كم أصلاً، حسب نوع العابرين للطريق، عدد الذين سيفهمون العبارة ذاتها: «الفساد تعطيل للتنمية».

على الأقل، ما دام أن المسألة وضع لوحات والسلام، كان لا بد أن تكتب عبارات مباشرة ذات علاقة لعل العابر البسيط يفهمها؛ هذا إذا كان يعرف القراءة. مثلاً: «الفساد تدمير للثروة الحيوانية» أو «الفساد طريق إلى الإفلاس» وما إلى ذلك. طبعا هذا مما يجوز فيه التهكم لأن لا أحد، سواء أكانت العبارات غامضة أو مباشرة، قادر على استيعاب علاقة الصحراء بالفساد، سوى أن هناك من قرر أن ينشر رسائل التوعية كيفما اتفق دون مراعاة وتدقيق في أماكن وضعها وأثرها والعوائد على وعي الناس منها.

مثل ذلك مثل تلك اللوحات التي وضعتها وزارة النقل وكتبت عليها (إيميلها) لتلقي أي ملاحظات أو شكاوى على الطريق. كأنها لا تعرف أن السيارات على طريق الرياض – الدمام ترقص على (وحده ونص) في معظم أجزاء هذا الطريق الذي تذكروه الآن وبدأوا صيانته على طريقة السلحفاة، حيث تنجز كيلومترات محدودة كل حين. أو كأنهم لا يعرفون ويحتاجون إلى من يخبرهم عن طريق الجبيل - الظهران وغيره من الطرق التي يشتكي منها أهلها شكوى الأمرين لأنها لم تعد صالحة للاستعمال الآدمي.! أو حتى كأنهم سيردون على ذلك الإيميل الذي يسكن لوحة غطتها الرمال ونسيت هناك.!

المسألة، ببساطة، هي أن بعض المسؤولين لدينا لم يسمعوا بفضيلة الإتقان. وهم يأخذون قراراتهم وينفذون أعمالهم من باب واحد هو باب (ذر الرماد في العيون). أردتم توعية بالفساد ها نحن نشرنا رسائلنا حتى في الدهناء، وتريدون أن تتواصلوا مع وزارة النقل ها نحن وضعنا لكم إيميلاً بالكاد تتبينون معالمه.

أبو الغيط: الشعب السوري يدفع ثمن جمود وشلل العلاقات بين القوى الكبرى

20 قتيلاً بينهم 10 أطفال في قصف على أدلب

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161109/du8.htm

بيروت - أ ف ب:
قتل 20 مدنيا بينهم عشرة أطفال وامرأتان حاملان أمس الثلاثاء جراء قصف جوي ومدفعي استهدف منطقتين في محافظة أدلب في شمال غرب سوريا وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان. وقال مدير المرصد السوري رامي عبد الرحمن: "استهدفت غارة جوية يرجح أنها روسية شارعاً في مدينة خان شيخون في ريف أدلب الجنوبي ما أسفر عن مقتل 7 أطفال كانوا يلعبون امام أحد المنازل فضلا عن امرأتين حاملين". ونفت وزارة الدفاع الروسية في بيان استهداف طائراتها لمنطقة خان شيخون أو تنفيذ أي غارات جوية في هذه المنطقة بتاريخ أمس. وفي وقت لاحق أفاد المرصد عن مقتل 11 مدنيا بينهم 3 أطفال جراء غارات نفذتها طائرات حربية وقصف مدفعي لقوات النظام على قرية بعربو في ريف أدلب الجنوبي الغربي. سياسياً أكد أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط أن الشعب السوري يدفع ثمن الجمود والشلل الذي يظلل العلاقات بين القوى الكبرى، مشيرا إلى أن أطرافا كثيرة تنظر إلى الوضع في سوريا تأسيسا على مصالحها الضيقة في المقام الأول. وأشار أبو الغيط في بيان أصدره عقب لقائه رئيس اللجنة القانونية بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية هيثم المالح إلى أن الخروج من الأزمة السورية لن يكون سوى من خلال حل سياسي.

www.alghad.jo

الطراونة: وزارة الشباب ملتزمة بتوصيات حقوق الإنسان

المصدر: صحيفة الغد الأردني الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alghad.com/articles/1237762

عمان - قال المنسق الحكومي لحقوق الإنسان في رئاسة الوزراء باسل الطراونة، ان وزارة الشباب قامت بالعمل على كل ما من شأنه الارتقاء بحقوق الشباب وصونها، كونها تمثل الشريحة الأكبر في المجتمع الأردني.

واضاف خلال اعلانه امس عن الإجراءات والمتابعات المتخذة من الوزارة الشباب حيال منظومة حقوق الإنسان ضمن التقارير الدورية للنصف الثاني من العام الحالي، ان الوزارة افردت على موقعها الالكتروني دليل (اعرف حقك) وتم فيه ادراج الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان للأعوام (2016-2025) لاطلاع الشباب عليها وضماناً لحق الحصول على المعلومات، وتبنت تنفيذ التوصيات الواردة فيها من خلال لجنة خاصة قامت بادراجها في خطتها الاستراتيجية وخطط مديريات الشباب والمرافق التابعة لها.

واوضح ان هذه التقارير تبين طبيعة الإجراءات الحكومية المتطورة والشمولية، حيث انعكس ذلك من خلال التحسن الملحوظ في المؤشرات الوطنية حيال واقع الشباب، حيث تعتبر نموذجا لتقديم معلومات تخص عمل الوزارات والمؤسسات والدوائر الرسمية فيما يهم واقع حقوق الإنسان.

ولفت الى استحداث الوزارة مكتبا لخدمة الجمهور لتسهيل تقديم الخدمات لجميع المراجعين، واستقبال الشكاوى والاقتراحات لدراستها ومعالجتها وفق القنوات الرسمية، مؤكدا انها عقدت اتفاقيات تعاونية مع المنظمات الدولية والهيئات الخيرية والمؤسسات التي تعنى بالشباب وبذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن واللاجئين.

وبين ان الوزارة عقدت ورش وندوات وبرامج متخصصة بتثقيف الشباب في مجالات حقوق الانسان، حتى غدت ركيزة أساسية في الخطط السنوية للمديريات والمرافق الشبابية.

واشار الطراونة الى ان الوزارة تعاملت مع الاعتبارات السياسية والارهاب، ببرامج منهجية فاعلة فلا يكاد يخلو أي نشاط من انشطتها من التركيز على مكافحة الفكر المتطرف المضلل والارهاب بجميع اشكاله ووسائله.- (بترا)

السادات يطالب "حقوق الإنسان" بمساءلة وزير الداخلية عن انتهاكات السجون

المصدر: صحيفة الشروق الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
رابط الخبر

كتبت ـ رانيا ربيع:
طالب النائب محمد أنور السادات، لجنة حقوق الإنسان فى البرلمان بدعوة وزير الداخلية، لمناقشته فى شأن الانتهاكات والتجاوزات المسجلة فى تقرير المجلس القومى لحقوق الإنسان التى تم كشفها أثناء زيارات السجون أو بحث شكاوى المواطنين، وتقديمه تقريرا تفصيليا عن أعداد المحتجزين رهن قرارات الحبس الاحتياطى، موضحا به الأسماء وأرقام القضايا وأماكن توزيع المحتجزين ومدة الاحتجاز.
وأكد السادات فى بيانه، اليوم، إرساله خطابا إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان علاء عابد، طالب فيه بضرورة عرض تقرير زيارة أعضاء اللجنة لسجن المرج، وإدراج زيارة سجنى العقرب والعزولى فى جدول زيارات السجون المزمع زيارتها.
وأضاف: «طالبت بإدراج عدة موضوعات ضمن جدول أعمال اللجنة، من ضمنها دعوة رئيس مجلس النواب على عبدالعال إلى ضم اللجنة القرارات الصادرة منه بشأن إحالة مشروعات قانون الحق فى التظاهر، وقانون حرية تداول المعلومات، وقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وقانون الأشخاص ذوى الإعاقة، إلى اللجان المختصة، لأنها مرتبطة بحقوق أساسية تدخل فى اختصاص اللجنة».
كما تساءل النائب عن سبب تأخر اللجنة التشريعية فى عقد اجتماعات اللجنة المشتركة بشأن مشروعات القوانين المحالة لها بالاشتراك مع اللجنة، للانتهاء من نظر هذه القوانين وعرض تقريرها على المجلس.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م http://www.al-jazirah.com/2016/20161109/cr1.htm
	المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م http://www.alriyadh.com/1546572